

مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني

عبيد فايز الخوري*، محمد زياد شخاترة**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء ما إذا كانت شركات الخدمات المدرجة في سوق عمان المالي تمارس سياسة تمهيد الدخل باستخدام عينة من 45 شركة خدمية مدرجة خلال الفترة ما بين (2005-2009)، لغايات تحقيق هدف الدراسة تم تقسيم عينة الدراسة إلى شركات ممهدة وغير ممهدة اعتماداً على نموذج (Eckel) وباستخدام مستويات للدخل وهي: صافي الدخل التشغيلي، وصافي الدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل، وربحية السهم الواحد، كما تهدف أيضاً إلى استقصاء أثر خصائص الشركة على مدى ممارسة سياسة تمهيد الدخل إن وجدت، ومن خلال تحليل الانحدار اللوجستي تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من عامل ربحية الشركة وعامل توزيع الأرباح وبين سياسة تمهيد الدخل وباستخدام جميع مستويات الدخل، وخلصت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من عامل المديونية والمدفوعات الضريبية وسياسة تمهيد الدخل عند مستوى صافي الدخل، وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل الكثافة الرأسمالية وسياسة تمهيد الدخل عند كل من مستوى صافي الدخل ومستوى ربحية السهم الواحد، أما فيما يتعلق بعمل تصنيف مكتب التدقيق فقد تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية باستخدام جميع مستويات الدخل الأربعة. ويوصي الباحثان بضرورة تطبيق الدراسة على جميع قطاعات الاقتصاد الأردني ومعالجة اختلاف الممارسات المحاسبية، وضرورة التوسع في دراسة أسباب ودوافع الإدارة في اللجوء إلى تمهيد الدخل، والتوسع أيضاً في دراسة المحددات والعوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل.

الكلمات الدالة: تمهيد الدخل، نموذج إكل، محددات تمهيد الدخل، الكثافة الرأسمالية.

المقدمة

اتخاذ القرارات.

وقد تسبب غياب الشفافية لانغماس الإدارة فيما يسمى إدارة الأرباح، والتي تحدث عندما تقوم الإدارة باستخدام الحكم الشخصي في إعداد القوائم المالية، وإعادة هيكلة المعلومات المحاسبية لتغيير القوائم المالية، لتضليل أصحاب العلاقة عن الأداء الاقتصادي الفعلي للشركة، أو التأثير بالعقود والقرارات التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المفصح عنها، مما يؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية وفائدتها لأغراض اتخاذ القرار.

وقد تضمنت دراسات محاسبية سابقة تصنيفين لإدارة الأرباح الأول اعتبر إدارة الأرباح ممارسات مرغوبة في حالة استخدام المدير لتقديره وحكمه الشخصي في إعداد تقارير أكثر دقة عن الأداء الاقتصادي للشركة، واعتبرها التصنيف الثاني ممارسات غير مرغوبة في حالة استخدام المدير حكمه الشخصي في تضليل المهتمين بشأن الأداء

حظي موضوع تمهيد الدخل باهتمام ملحوظ في الفكر المحاسبي، وخاصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وزاد ذلك الاهتمام بعد تعرض معظم دول العالم للأزمة المالية العالمية، واعتقاد الكثيرين أن حالة ضعف حوكمة الشركات قد أدى إلى تقادم الأزمة، وإن أثر الأزمة المالية لم يكن شديداً لو أن الإدارة في الشركات حافظت على الشفافية في التعاملات المالية، والإفصاحات والتقارير المالية، حيث تعد هذه التقارير المصدر الأساسي للمعلومات المفيدة لغرض

* أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية الملك طلال للأعمال والتكنولوجيا، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا.

alkhoury@yahoo.com

** باحث، قسم المحاسبة، كلية الملك طلال للأعمال والتكنولوجيا، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا.

تاريخ استلام البحث 2014/4/20 وتاريخ قبوله 2014/7/23.

تتمثل في تحقيق تيار مستقر من الدخل للمساهمين، مما يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للمنشأة في الأجل الطويل، وبالاتي تحقيق مصلحة المساهمين.

ولقد أشارت دراسة (Lambert،1984) أن تمهيد الدخل قد ينشأ كنتيجة لنظرية الوكالة، حيث تشير نظرية الوكالة إلى وجود تضارب في المصالح بين المدراء والمالكين، والنتيجة أساساً من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمالكين، وسعي كل من المالكين والمدراء إلى تعظيم منفعتهم الشخصية، فمثلاً يأتي ربط حوافز الإدارة بأداء الشركة لتحسين أداء الشركة ورفع قيمتها وهو ما يصب في مصلحة كل من الإدارة والدائنين والمالكين، بقصد الحد من تضارب المصالح فيما بينهم، إلا أن اتجاه الإدارة إلى تحقيق منافع ذاتية قد يدفعها إلى اتخاذ قرارات والقيام بممارسات تؤدي إلى تمهيد الدخل المعلن في الشركة، وقد أشار (Bathala&Carlson،1997) إلى أن تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات والحوافز الإدارية هي دوافع للإدارة لتمهيد الدخل.

وفي دراسة قام بها (Barnea et al.،1976) تبين أن من أهم دوافع الإدارة لتمهيد الدخل هو زيادة قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وزيادة الثقة في هذا التنبؤ، بينما أوضحت دراسة (Moses،1987) أن من أهم دوافع الإدارة لتمهيد الدخل هو تجنب التدخل الحكومي لتصحيح أوضاع الشركات كبيرة الحجم في حالة الانخفاض الحاد في الأرباح، وأيضاً لتجنب زيادة أجور العمالة نظراً لوجود علاقة طردية بين أجور العمالة والأرباح المحاسبية، وسيتم لاحقاً عرض الدوافع بشيء من التفصيل.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. استقصاء ما إذا كانت شركات قطاع الخدمات الأردني تمارس سياسة تمهيد الدخل.
2. التعرف إلى أبرز العوامل التي تؤثر في سياسة تمهيد الدخل.

مشكلة وأسئلة الدراسة :

تسعى الإدارة في الشركات إلى تدعيم مراكزها المالية والحصول على أكبر قدر من العوائد من خلال التأثير على مستخدمي القوائم المالية، والمعلومات المحاسبية (العاملين

الاقتصادي للشركة (شتيوي،2009)، وتعد سياسة تمهيد الدخل أحد أساليب إدارة الأرباح وأحد آليات التدخل الإداري في عملية الإفصاح المحاسبي بهدف كسب ثقة المساهمين والدائنين.

وقد أشار (Healy & Whalen)،1999:368 إلى أن إدارة الأرباح تحدث عند استخدام المدير لحكمه في التقارير المالية وهيكله الأحداث المحاسبية لتغيير التقارير المالية وذلك إما لتضليل أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلنه.

ويعد تمهيد الدخل تلاعباً متعمداً بتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المعلنه، بهدف تحقيق مستوى ثابت ومستقر من الدخل (Fudenberg&Tirole)،1995، وقد عرفه (Moses)،1987:360 بأنه يمثل "الجهود المبذولة من قبل الإدارة لتقليل التقلبات في الأرباح المعلنه للشركة" أما (Belkaoui)، (2000:48) فقد عرفه بأنه " تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب، ويعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد الممكن أو المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة والإدارة المقبولة"، وقد عرف (Ashari et al.،1994:291) تمهيد الدخل بأنه أعمال طوعية بشكل متعمد تقوم بها الإدارة للحد من التباين في الدخل عن طريق استخدام أدوات محاسبية معينة .

وعليه فهو مفهوم أضيق من مفهوم إدارة الأرباح، فهو تدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح لتقليل التقلبات غير المرغوب بها في الدخل المعلن. لذا تناولت هذه الدراسة طبيعة ودوافع سلوك تمهيد الدخل واختبار تأثير عدد من العوامل في سلوك الإدارة باتجاه تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني إن وجدت.

هذا وقد ركزت العديد من الدراسات السابقة على دوافع الإدارة نحو تمهيد الدخل، ففي دراسة (Gordan،1964) أظهرت أن من دوافع الإدارة نحو تمهيد الدخل هو زيادة درجة الأمان الوظيفي، وزيادة معدل النمو في الدخل، ودرجة رضا حاملي الأسهم عن أداء المنشأة، كما أشارت دراسة (Beidleman،1973) إلى أن دوافع تمهيد الدخل

- حيث المضمون نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:
- فيعرف (Copeland)، (1968:101) تمهيد الدخل بأنه تعديل تقلبات الدخل من سنة إلى سنة عن طريق تحويل الدخل من سنوات الذروة إلى السنوات الأقل نجاحاً. كما عرفه Beidleman، (1973:653) بأنه تقليل متعمد لتذبذب الأرباح عن المستوى الطبيعي للأرباح في الشركة. وعرفه (Imhoff، 1977:86) بأنه درجة منخفضة لتغير الأرباح، كما أن (Imhoff، 1981:24) عرف تمهيد الدخل بأنه حالة خاصة من عدم كفاية الإفصاح عن البيانات المالية، وتمهيد الدخل يعني بذل جهد متعمد للإفصاح عن المعلومات المالية بطريقة ما لتقليل التقلب في الدخل. أما (Koch، 1981:574) فيرى تمهيد الدخل بأنه الوسائل المستخدمة من قبل الإدارة للحد من التباين في أرقام الدخل المعلن بالنسبة إلى أرقام الدخل المستهدفة عن طريق التلاعب بالمتغيرات الوهمية أو المتغيرات الحقيقية. وكان تعريف (Ronen & Sadan 1981:2) بأنها محاولة الإدارة المتمدة إرسال إشارات فيها معلومات خاصة عن الأرباح في المستقبل، وتوفر للمستثمر بيانات مالية حالية أكثر كفاءة لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية. ويرى (Moses، 1987:360) أن تمهيد الدخل هو محاولة للحد من تقلبات في الأرباح المعلنه. ويرى (Ashari et al.:291، 1994) تعريف تمهيد الدخل بأنه أعمال طوعية بشكل متعمد تقوم بها الإدارة للحد من التباين في الدخل عن طريق استخدام أدوات محاسبية معينة.
 - إما (Beattie et al. 1994:793) فقال إن تمهيد الدخل هو الحد من التقلبات في الأرباح على فترات قليلة، أو فترة واحدة، وتحريك الأرباح باتجاه المستوى المتوقع الإعلان عنه. عرف (Fudenberg & Tirole، 1995) تمهيد الدخل بأنه عملية التلاعب بملف وقت الأرباح، أو الأرباح المعلنه لجعل الدخل المعلن اقل تغيراً، في حين لا زيادة في الإيرادات على المدى البعيد.
- ويمكن من هذه التعريفات القول بأن تمهيد الدخل هو

والمستثمرين والمقرضين) الذين يسعون إلى تعظيم ثروتهم، وعوائد استثماراتهم، حيث تلجأ الإدارة إلى العمل بالمرونة المتاحة لها في اختيار البديل المناسب من بين البدائل المحاسبية المتعددة لتحقيق منافعها الذاتية، وعلى هذا الأساس فإن مشكلة البحث تكمن في احتمالية عدم صحة أرقام الدخل المعلنة في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق عمان المالي، وذلك لاستخدام الإدارة سياسة تمهيد الدخل لتضليل مستخدمي البيانات المالية في سوق مالي ناشئ، يواجه كغيره من الأسواق العربية جملة من المعوقات تحول دون تحقيق الكفاءة والفاعلية المطلوبة، فأسواق رأس المال النامية تتسم بمحدودية التطور والمنافسة وانخفاض السيولة ومستوى الشفافية، ويبرز ذلك واضحاً من خلال انخفاض عدد العمليات التي تيرم يومياً، وعدد أيام التداول في السنة، ويرجع ضعف التداول أساساً إلى ضعف الادخار وضعف الثقة بالسوق وارتفاع تكاليف المعيشة وحالة عدم الاستقرار، وهو ما يجعل التمويل من خلال إصدارات الأسواق أكثر كلفة إذا ما قورن ذلك بأسواق الدول المتقدمة (صالح وفريدة، 2009)، وذلك لارتفاع تكاليف الوكالة وارتفاع تكاليف عدم تماثل المعلومات الأمر الذي يدفع الإدارة في الشركات المدرجة إلى ممارسة سياسة تمهيد الدخل كوسيلة لمعالجة مشكلة الوكالة ومعالجة تكاليفها..

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى

"لا تمارس شركات قطاع الخدمات الأردني المدرجة في

بورصة عمان سياسة تمهيد الدخل."

الفرضية الرئيسية الثانية

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص الشركة مثل (الربحية، المديونية، ونسبة توزيع الأرباح، وحجم الشركة) و سياسة تمهيد الدخل في شركات الخدمات الأردنية."

الإطار النظري للدراسة

مفهوم تمهيد الدخل:

لقد اختلف الباحثون في تعريف مفهوم تمهيد الدخل، إلا أنه بالرغم من تباين النصوص إلا أن جميعها اتفقت من

الأحداث والمعاملات الحقيقية لتحقيق الهدف من تمهيد الدخل، وتشمل هذه الأحداث اقتناء الأصول الرأسمالية، تقديراً لإنفاق على الإعلان، الأبحاث والصيانة، أو الاعتراف بعمليات البيع، وقد يعد توقيت الاعتراف بالإيراد حالة خاصة من التمهيد الحقيقي فعلى سبيل المثال يمكن للشركات تأخير (بعد الشحن) أو تسريع (قبل الشحن) الاعتراف بعمليات البيع في نهاية العام تبعاً لما يمليه الهدف من التمهيد، في حين أن قرارات التمهيد الوهمي عادة ما تتطلب تغييرات في التقديرات المحاسبية والإجراءات مثل التغيير في مخصص التقاعد، أو تغيير طرق الاستهلاك، أو معالجة الإعفاء الضريبي للاستثمار ويتم الإفصاح عن استخدام وتأثير هذه التغييرات في القوائم المالية، مما يجعل كشف التمهيد الوهمي أسهل نسبياً.

بالإضافة إلى التمهيد الحقيقي والوهمي هناك نوع آخر من أنواع التمهيد وهو التمهيد التصنيفي (*Barnea et al.*، 1976)؛ ويحدث عند قيام الإدارة باستخدام تقديرها لتصنيف بعض بنود الإيرادات والخسائر إما اعتيادية أو غير اعتيادية، بالاعتماد على أثرها في ضمان تقليل الانحرافات غير المتوقعة في الدخل الاعتيادي للشركة.

وسائل وأدوات تمهيد الدخل:

من خلال عرض أنواع تمهيد الدخل تم التطرق إلى الوسائل المستخدمة لتمهيد الدخل، وسيتم في هذه الفقرة عرض هذه الوسائل بشكل تفصيلي، حيث أوردت الدراسات السابقة عدداً من الوسائل المستخدمة لتمهيد الدخل نذكر منها:

1. التغييرات المحاسبية:

ان استخدام التغيير في الطرق المحاسبية من قبل الإدارة لتمهيد الدخل يختلف أسلوبه باختلاف الحوافز المؤدية لتمهيد الدخل، فالإدارة تستخدم تغييراً محاسبياً محدداً يتم اختياره على أساس الدافع الموجود لتمهيد الدخل، فأنواع مختلفة من التغييرات المحاسبية يمكن أن يكون لها نتائج مختلفة، وبشكل خاص تأثيرها بشكل غير مباشر على التدفقات النقدية، وبالتالي على أرباح الشركة، لذلك فإن مجموعات مختلفة من الحوافز لتمهيد الدخل تؤدي بالنتيجة إلى إتباع أساليب مختلفة من التغيير المحاسبية. (الجهماني، 2001)

وسائل اختيارية تستخدم من قبل الإدارة للحد من تقلبات الإرباح الناتجة من الاختلاف بين الدخل الفعلي والدخل المطلوب (المتوقع)، وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية بالاعتماد على المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية المطبقة.

أنواع تمهيد الدخل:

يمكن أن يكون تمهيد الدخل بطريقتين إما تمهيد طبيعي للدخل (Natural Smoothing)، وهي ناتجة عن العملية الطبيعية لتوليد الأرباح في الشركة دون وجود أي تأثير غير طبيعي فيها (جهماني، 2001)، أو طريقة التمهيد المقصود للدخل (Intentional Smoothing)، والتي تصمم من قبل الإدارة والتي يمكن أن تكون إما تمهيد دخل حقيقي (Real Smoothing)، أو تمهيد دخل اصطناعي، أو محاسبي ويطلق عليه أيضاً التمهيد الوهمي (Artificial Smoothing).

والتمهيد الحقيقي كما عرفه (Eckel، 1981:29) بأنه القرارات التي تقوم الإدارة باتخاذها للسيطرة على الأحداث الاقتصادية (Transactions)، كما أشار (Dascher & Malcolm، 1970:253) بأن تمهيد الدخل الحقيقي هو تنفيذ أو عدم تنفيذ الأحداث الاقتصادية على أساس تأثيرها على تمهيد الدخل، كما إن (Lambert، 1984) قال أن الإدارة تستطيع إن تمهد دخلها عن طريق تغيير إنتاج الشركة أو القرارات الاستثمارية في نهاية السنة بالاعتماد على معرفة إنجاز الشركة في ذلك الوقت بالتحديد.

أما تمهيد الدخل الوهمي فعرفه (Eckel، 1981:29) بأنه تلاعب محاسبي تقوم به الإدارة لتمهيد الدخل، وهذا التلاعب ينقل التكاليف أو الإيرادات من فترة محاسبية إلى أخرى، أي أنه لا يؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية، فعلى سبيل المثال يمكن أن تقوم الشركة بزيادة أو إنقاص الدخل ببساطة عن طريق تغيير الافتراضات الاكتوارية بشأن تكاليف التقاعد. كما أن دراسة (Albrecht & Richardson، 1990) عرفته بأنه تلاعب الإدارة في توقيت تسجيل القيود المحاسبية لإنتاج دخل موهوم.

وتبعاً (Bitner & Dolan، 1996) فإن التمهيد الحقيقي يتضمن توقيت حدوث، أو توقيت الاعتراف في

بدقة، والمخصص بهذا التعريف يعد إلزامياً وواجب التكوين قبل الوصول إلى صافي الربح أو الخسارة، ومن الأمثلة على المخصصات: (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مخصص هبوط أسعار الاستثمارات، مخصص هبوط أسعار العملات الأجنبية).

كما يعرف الاحتياطي بأنه مبلغ يحتجز من أرباح المنشأة القابلة للتوزيع، لتحقيق أهداف معينة، مثل تدعيم المركز المالي للمنشأة مثل (الاحتياطي القانوني و الاحتياطي العام)، أو لتنفيذ سياسة إدارية مثل (احتياطي التجديدات والتوسعات، احتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة) أو تنفيذاً للسياسة العامة للدولة مثل (احتياطي شراء السندات الحكومية)، وعلى ذلك يعد الاحتياطي توزيعاً للربح، وبالتالي يتوقف تكوينه على شرط تحقيق المنشأة لأرباح.

وقد منح قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته المادة (171) مجلس الإدارة الحق في تقدير الاحتياطيات الاختيارية، والمخصصات ضمن ما نص عليه القانون في المادة (186) والمادة (187)، وعليه فأن تقدير الإدارة لقيمة الاحتياطيات والمخصصات تعد من أدوات تمهيد الدخل .

الدوافع المؤدية الى تمهيد الدخل:

تناولت الدراسات السابقة الدوافع التي تدفع الإدارة للجوء إلى تمهيد الدخل فقد أشارت دراسة (Ronen et al، 1977). الى أن تمهيد الدخل يمكن أن يوجه إلى 1- المستخدمين الخارجيين للبيانات المالية 2- أو الإدارة نفسها، وبالإشارة إلى الدراسات السابقة فإن أهم دوافع الإدارة لتمهيد الدخل:

1. تخفيف العبء الضريبي :

أوضحت دراسة Hepworth، (1953) أن الإدارة تتجه إلى تمهيد الدخل لتحقيق الوفورات الضريبية، أو تأجيل دفعها للمستقبل عن طريق الاختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة للوصول إلى مستوى الدخل، وذلك من خلال التلاعب بتوقيت حدوث الإيرادات، والمصروفات على مدار عدد من الفترات المالية، وكما أضاف (Rozycki، 1997)، أن تمهيد الدخل يقلل من القيمة الحالية للالتزامات الضريبية المستقبلية

وقد دلت نتائج الأبحاث السابقة على إن تمهيد الدخل باستخدام التغييرات المحاسبية يعتمد على تأثير التغيير المحاسبي على مستوى الأرباح، حيث يلجأ المدراء إلى إيجاد توازن بين تأثير التغيير المحاسبي على مستوى الدخل وبين تقلبية الدخل (الجهماني، 2001).

2. إعادة التصنيف

أي تصنيف بعض بنود الإيرادات والمصروفات عند حساب الدخل ببنود عادية وغير عادية، حيث إن البنود غير المتكررة والناجمة عن ظروف غير اعتيادية وليس لها علاقة بنشاط الشركة الاعتيادي يمكن تصنيفها ببنود غير عادية. (Barnea et al، 1976)

ويمكن للإدارة استخدام البنود غير العادية في التلاعب في الدخل بطريقتين: Van Praag، (2001)

أ. يمكن استخدامها لتصنيف العمليات والإحداث كفترات غير اعتيادية، وبذلك يتحقق هدف الإدارة في عدم تأثر صافي الدخل التشغيلي من هذه الأحداث، وهذا الأسلوب في التلاعب لا يؤثر على صافي الدخل المعلن.

ب. من خلال التلاعب في التوقيت، حيث يمكن التأثير على صافي الدخل من خلال توقيت حصول هذه العمليات مثل: أرباح بيع أصول، أو بيع استثمارات، وخسائر شطب مخصصات.

3. التوقيت

وهو اختيار وقت حدوث أو وقت الاعتراف في الأحداث و المعاملات الحقيقية، يمكن من خلاله تحقيق الهدف من تمهيد الدخل، وتشمل هذه الأحداث اقتناء الأصول الرأسمالية، تقدير الإنفاق على الإعلان، البحث والتطوير، والصيانة. (Bitner & Dolan، 1996)

4. تكوين المخصصات والاحتياطيات

إن تكوين المخصصات يكون بهدف مقابلة التزام أو خسارة يمكن التعرف عليها، ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة، ويعرف المخصص بأنه عبء على الإيراد الخاص بالفترة، يتم تكوينه لمقابلة النقص الفعلي في قيم بعض الأصول أو لمقابلة الخسارة المؤكدة، أو المحتملة، أو لمقابلة الالتزامات المؤكدة أو المحتملة الحدوث، ولكن لا يمكن تحديد قيمتها

من خلال التلاعب بالإيرادات والمصروفات.

2. شروط الائتمان:

تلجأ الإدارة إلى تمهيد الدخل لطمأنة الدائنين بأن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية وهذا ما يقلل تكاليف ارتفاع احتمالية الإفلاس وبالتالي تخفيض تكاليف الدين، إضافة إلى ذلك افترض (Titman&1988،Trueman) أن تمهيد الدخل يزيد القيمة السوقية للشركة مما يقلل تكاليف الاقتراض إذا كان التمويل من خلال إصدار الأسهم، وكما ان الدائنين يقومون عادة بوضع شروط وقيود عند منح الائتمان، مثل تحديد توزيع الأرباح وسياسة الاقتراض، أو إصدار الأسهم، بالإضافة إلى تحديد بعض الاحتياطات، وتزداد هذه الشروط بازدياد نسبة الديون إلى حقوق الملكية، وعليه فإن الإدارة القريبة من اختراق هذه الشروط تلجأ لتمهيد الدخل باختيار الطرق، والإجراءات المحاسبية، لتقليل احتمالية انتهاك هذه الشروط وما سيترتب عليه .

3. تنمية العلاقة بين الإدارة والعاملين:

أن الزيادة الحادة في الأرباح ألمعلنه يمكن أن تؤدي إلى المطالبة بزيادة الأجور من قبل العاملين، عندها تلجأ الإدارة إلى تقليل الدخل المعلن لتجنب المطالبة بزيادة الأجور Hepworth،(1953)، وقد أشار Liberty & Zimmerman،(1986) في دراسته إلى أن الإدارة تميل إلى تقليل الدخل المعلن باستخدام البدائل المحاسبية في الوقت الذي يتم فيه تحديد قيمة عقود العمل نظراً لوجود علاقة طردية بين أجور العمالة والأرباح المحاسبية، وهذا بدوره يقلل من تكاليف العمل، أما (Moses)، 1987 فيرى أن الإدارة تميل إلى استقرار الدخل أكثر من تقليل الدخل في فترة تحديد عقود العمل، وذلك لأن الزيادة في الدخل تزيد المطالبة بتحسين الأجور، وتقليل الدخل غير المتوقع يؤدي إلى شعور الموظفين بعدم الأمان الوظيفي، ونقل فاعلية العمل جراء خوف الموظفين من لجوء الإدارة إلى تخفيض أجورهم، وهذا ما أشار له أيضا Gordon،(1964) في أن الشركة تتجه لتمهيد الدخل لزيادة الأمان الوظيفي.

4. نظام حوافز الإدارة:

وفيما يتعلق بنظام حوافز الإدارة فقد أشارت دراسة (Brawshaw & Eldin،1998) إن حوافز الإدارة ترتبط

عادة بأداء الشركة، والذي يتمثل بالدخل وبالتالي فإن أي تغير في الدخل يؤثر على تعويضات الإدارة، فعادة ما تلجأ الإدارة إلى استخدام أساليب تمهيد الدخل لزيادة الدخل، لتحسين أحوالها الإدارية عندما يكون الدخل دون الحد المطلوب، وعندما تكون الأرباح قد تجاوزت الحد الأعلى، بحيث لا حوافز إضافية تدفع على تلك الزيادة، فأن الإدارة تلجأ إلى تأخير هذه الإيرادات إلى فترات لاحقة، وهذا ما أشار إليه (Moses،1987) إن الإدارة تلجأ إلى استخدام أساليب تمهيد الدخل لتقليل الدخل في الفترة الحالية في عدة حالات أولاً: إن تصل الحوافز إلى الحد الأعلى، أي أن الزيادة بالدخل لا يتبعه زيادة في الحوافز ففي هذه الحالة تلجأ الإدارة إلى تأجيل الإيرادات إلى فترات لاحقة، ثانياً: كلما زاد الدخل زاد المعدل الحدي للضريبة، وقلت المنفعة الحدية للزيادة في الدخل، وعليه فإن تكلفة انخفاض الدخل اقل تكلفة من زيادته، ثالثاً: عادة ما تلجأ الإدارة الى المحافظة على استقرار الدخل وذلك كون اللجنة المعنية بتحديد المستوى الأداء المطلوب من الإدارة، والذي تعتمد عليه قيمة الحوافز الإدارية تعتمد قيمة الدخل للسنوات السابقة كأساس.

5. تعزيز ثقة المستثمرين :

إن زيادة ثقة المستثمرين تتأني من عدة عوامل منها تحقيق الشركة لمعدل نمو مستقر، واستقرار سياسة توزيع الأرباح والمحافظة على استقرار ربحية السهم الواحد، والذي بدوره يؤدي إلى استقرار القيمة السوقية للمنشأة، وهذا كله يؤدي إلى تحقيق مصلحة المستثمر تعظيم ثروته.

6. تحقيق أرقام محددة للأرباح:

تمارس الشركات تمهيد الدخل بدافع تحقيق رقم أرباح محدد تسعى إليه، أو أرباح تعادل تنبؤاتها المنشورة حول أرباح الشركة، أو توقعات المحللين في السوق، ولتحقيق ذلك تسعى الشركات دائماً إلى استقرار السلسلة الزمنية لكي تزيد إمكانية الاعتماد على التنبؤ الذي يعتمد أساساً على السلسلة الزمنية للأرباح. (Barnea et al.، 1976)

العوامل المؤثرة في سلوك تمهيد الدخل:

لقد ازداد اهتمام الباحثين في العقد الأخير بالعوامل، وخصائص الشركات المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل، فقد

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن ظاهرة تمهيد الدخل شائعة في الشركات الصناعية الأردنية وكانت نسبة تمهيد صافي الدخل قبل الضريبة هي الأعلى حيث بلغت (60.4%) وتلتها نسبة صافي الربح التشغيلي (54.7%)، وأخيراً نسبة صافي الدخل (43.4%)، وفيما يتعلق بالمحددات فقد وجد بأن نسبة المصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الشركات الممهدة وغير الممهدة، في حال استخدام مقياس صافي الربح التشغيلي، وقد وجد أيضاً أن ربحية السهم الواحد ذات دلالة إحصائية باستخدام كافة مقاييس الدخل، ولم تظهر أية أهمية لباقي عوامل الدراسة.

عقيل (2003) سلط الضوء على ظاهرة تمهيد الدخل، ودوافع الإدارة للجوء إلى سلوك تمهيد الدخل، واختبار عدد من المتغيرات التي تعمل كمحددات لسلوك الإدارة باتجاه تمهيد الدخل في الشركات الصناعية العراقية، وهذه المحددات هي (حجم الشركة، والكثافة الرأسمالية، والمدفوعات الضريبية، ومستوى الأداء، ونوع الملكية). و باستخدام التحليل الإحصائي والاستعانة بنموذج أيكل لقياس تمهيد الدخل لعينة مكونة من ثلاثين شركة من الشركات الصناعية المسجلة في سوق بغداد للفترة من 1997-2000. أثبتت النتائج أن هنالك عدداً من المتغيرات التي تعمل كمحددات لسلوك تمهيد، حيث أشارت النتائج إلى أن المحددات (المدفوعات الضريبية، ومستوى الأداء، ونوع الملكية) تعد من العوامل المؤثرة في سلوك تمهيد الدخل في الشركات الصناعية في حين يكاد ينعدم هذا التأثير بالنسبة لباقي المحددات، وأن احتمالات تمهيد الدخل تزداد في الشركات التي تتميز بانخفاض نسبة المدفوعات الضريبية إلى إجمالي المبيعات، وارتفاع معدل العائد على الموجودات، والشركات ذات الملكية الخاصة، وكانت من أهم التوصيات ضرورة عمل دراسات أخرى تتناول قطاعات اقتصادية أخرى ومنها قطاع الخدمات، والتوسع في دراسة المحددات المؤثرة على سلوك تمهيد الدخل.

الجهامي (2001) بحث في محاولة استقصاء مدى

هدفت دراسة (هويدي، 1998) إلى دراسة أثر أربعة عوامل على سياسة تمهيد الدخل، وهذه العوامل هي (حجم الشركة، وربحية الشركة والقطاع الاقتصادي التابع له، وهيكل الملكية) وقد تبين وجود تأثير لكل من ربحية الشركة وهيكل الملكية على سياسة تمهيد الدخل، أما في دراسة (الجهامي، 2001) فقد اقتصر على عاملي القطاع الاقتصادي وحجم الشركة، وقد استخدم (عقيل، 2003) في دراسته خمسة عوامل وهي (حجم الشركة، والكثافة الرأسمالية للشركة، والمدفوعات الضريبية، ومستوى الأداء، ونوع الملكية)، وقد أظهرت النتائج أن المدفوعات الضريبية، ومستوى الأداء ونوع الملكية تعد من العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل، وفي دراسة (Ahmad & Mansor، 2009) تم اختبار أثر سبعة عوامل هي (نسبة المدراء غير التنفيذيين، ازدواجية الإدارة، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، نوع المدقق الخارجي والعلامة التجارية، سيطرة الشركات الصينية، الإدارة المؤسسية، ملكية الشركة) على سياسة تمهيد الدخل، ولقد سعت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى وجود علاقة ونوع واتجاه هذه العلاقة إذا وجدت بين مجموعة من العوامل (خصائص الشركة) وسلوك تمهيد الدخل، وهذه العوامل هي (حجم الشركة، مديونية الشركة، ربحية الشركة، سياسة توزيع الأرباح، المدفوعات الضريبية، الكثافة الرأسمالية، مكتب التدقيق، والحوافز الإدارية)، وسيتم عرض هذه العوامل بنوع من التفصيل من خلال عرض المتغيرات المستقلة للدراسة في

الدراسات السابقة

تناول العديد من الدارسين والباحثين موضوع تمهيد الدخل، وفيما يلي عرض موجز لبعض الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة

القرعان وآخرون (2007) استقصوا عن مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية باستخدام عينة مكونة من 53 شركة مدرجة في بورصة عمان، انطبقت عليها شروط الدراسة للفترة (1996-2003) . تم تقسيمها اعتماداً على نموذج أيكل إلى شركات الممهدة، والشركات غير الممهدة، وباستخدام ثلاثة مقاييس للدخل. وباستخدام أسلوب التحليل الوصفي واختبار (t) لبيان مدى

الفروق فيما يتعلق بحجم الشركة، وتتعدم تقريبا بالنسبة للقطاع الاقتصادي للشركة.

Pasharibu et al. (2014) قاموا بتحليل ممارسات تمهيد الدخل في الشركات الغير صناعية في بورصة الأوراق المالية الاندونيسية في الفترة من 2007-2011 تم جمع المعلومات من المواقع الالكترونية للشركات ومن البورصة. تم فحص 73 عينة وتم استخدام Eckel Model لحساب تمهيد الدخل وأظهرت النتائج إلى أن 22 شركة تقوم بممارسات تمهيد الدخل و 51 شركة لا تستخدم هذه الممارسات، شركات الإنشاءات كان لديها اعلي معدل لتطبيق ممارسات تمهيد الدخل بنسبة 66.66%.

Saraingat et al. (2013) قاموا بفحص سلوك تمهيد الدخل لكبار الموظفين في 712 شركة ماليزية من التي تطبق الشريعة الإسلامية للفترة 2007-2011 وذكرت الدراسة بأن هنالك نوعان من تمهيد الدخل: تمهيد حقيقي وتمهيد وهمي التمهيد الحقيقي يشمل صنع قرارات إنتاج تؤدي إلى تقليل عدم الثبات في الدخل بينما التمهيد الوهمي يتحقق خلال الممارسات المحاسبية. وجدت الدراسة بأن 53.6% من الشركات يعدون ممهدين وهميين.

Almeida et al.(2012) قاموا بدراسة جانبين من المعلومات المحاسبية التي من الممكن أن تكون ضمناً مرتبطة بممارسات تمهيد الدخل والتحفظ المشروط، نظريا عندما تستعمل المؤسسة ممارسات تمهيد الدخل، استخدام مبدأ الاستحقاق لتقليل التذبذب في الدخل، الاحتمالية الأقل للاعتراف بالخسائر المستقبلية في الإيرادات. تم استخدام Eckel Model لتصنيف الشركات المدرجة كشركات تمهيد الدخل أو تستخدم ممارسات تمهيد الدخل وشركات لا تستخدم ممارسات تمهيد الدخل. تم استخدام Basu Model لقياس درجة التحفظ المشروط الموجودة في كل مؤسسة. وأظهرت النتائج أن الشركات التي لا تستعمل ممارسات تمهيد الدخل لديها درجة عالية من التحفظ المشروط، تزداد الفرصة للاعتراف بالخسائر

Castro & Martinez (2011) بحثوا في مدى وجود سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة العامة البرازيلية، ومعرفة فيما إذا كان هناك ارتباط بين درجة

وجود الظاهرة المعروفة بتمهيد الدخل على مستوى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وإلى التنبؤ بمدى إتباع هذه الشركات للأساليب المحاسبية المؤدية إلى تمهيد الدخل، وذلك على افتراض أن قيم صافي الدخل التي تفصح عنها الشركات الأردنية في قوائمها المالية لا تعبر عن الواقع، ولا تعكس تقلب الأرباح السنوية وتذبذبه، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن في تحليل البيانات للعينة المكونة من 60 شركة مدرجة في بورصة عمان 42 منها صناعية و 18 خدمية. وقد كان اختيار هذه المشكلة البحثية نتيجة لأهميتها، ولعدم وجود دراسات حولها في الأردن، لذلك سعت هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة تمهيد الدخل، والكشف عن مدى وجودها في الأردن مع إجراء مقارنات بين قطاعي الصناعة والخدمات في هذا المجال، وبحث أثر حجم الشركة على هذه الظاهرة. وقد تلخصت الفروض العلمية لهذه المشكلة بافتراض وجود ظاهرة تمهيد الدخل في قطاعي الصناعة والخدمات، مع توقع وجود الفروقات الإحصائية بين كل من القطاعين و الأحجام المختلفة للشركات في القطاعين في مدى وجود تلك الظاهرة. وتوصلت الدراسة إلى وجود هذه الظاهرة في الأردن مع عدم الحسم في وجود أية فروق بين القطاعات، أو الأحجام المختلفة للشركات على إتباع سياسة تمهيد الدخل فيها.

هويدي (1998) كشف عن وجود سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة العامة الكويتية، واختبار أثر أربعة عوامل على اتجاه الشركات المساهمة الكويتية إلى تمهيد الدخل المعلن، وهذه العوامل هي (حجم الشركة، وربحية الشركة، والقطاع الاقتصادي التابعة له، وهيكل الملكية)، وذلك في محاولة للوقوف على السمات والخصائص المميزة للشركات التي تتجه إلى تمهيد دخلها المعلن، وقد استخدم الباحث نموذج أيكال 1981 لقياس تمهيد الدخل في عينة مكونة من 41 شركة من مختلف القطاعات للفترة ما بين 1989-1995، وقد وضع الباحث أربع فرضيات لقياس أثر تلك العوامل، وتبين لدى الباحث أن ظاهرة تمهيد الدخل موجودة في شركات العينة، وتوصلت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من ربحية الشركة، وهيكل الملكية، واتجاه الإدارة إلى تمهيد الدخل بينما نقل

في إعاقه ممارسات تمهيد الدخل. ن ال

Souichi Matsuura (2008) قام بدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح المحاسبية لتمهيد الدخل في اليابان، حيث إن إدارة الأرباح المحاسبية تتضمن الاختيار من قائمة المعالجات، والبدائل التي تقبل وفقاً لمبادئ المحاسبة (GAAP) مثل اختيار طرق تقييم المخزون، وطرق الاستهلاك، وإدارة الأرباح الحقيقية تتكون من قرارات الاستثمار وقرارات الإنتاج مثل قرار تخفيض نفقات البحث والتنمية والتي تؤثر على سعر البيع والمصروفات الإدارية. وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على التدفق النقدي التقديري من العمليات التشغيلية كمتغير لقياس إدارة الأرباح الحقيقية، والاستحقاق التقديري كمتغير لقياس إدارة الأرباح المحاسبية، والعلاقة بين كل من المتغيرين علاقة متزامنة، ولدراسة العلاقة بين نوعي إدارة الأرباح وممارسات تمهيد الدخل، تم استخدام نموذج *Kothari et al. (2005)* ونموذج *Roychowdhury (2006)* وبناء نماذج تجريبية تعتمد على كل من نموذج *Bartov (1993)* ونموذج *Herrmann et al. (2003)*، وكانت النتائج أن المدراء يستخدمون كلا من إدارة الأرباح الحقيقية، وإدارة الأرباح المحاسبية لتمهيد الدخل، وتبين أن العلاقة بين نوعي إدارة الأرباح الحقيقي والمحاسبي هي علاقة تكملية، وفيما يتعلق بتوقيت الحدوث فإن إدارة الأرباح الحقيقية تحدث قبل إدارة الأرباح المحاسبية.

Tseng & Wen Lai (2007) بحثوا في معرفة وجود سلوك تمهيد الدخل في الشركات المدرجة في سوق تايوان المالي باستخدام طريقة معامل التباين على عينة مكونة من 142 شركة للفترة ما بين 1995-2004. وقد حددت الدراسة العوامل التي تؤثر على سلوك تمهيد الدخل وهي: الربحية، درجة الديون، مستوى توزيع الأرباح، حجم الشركة. تم افتراض أربع فرضيات لمعرفة مدى وجود سلوك تمهيد الدخل في الشركات المدرجة في سوق تايوان المالي، وتم اختبار الفرضيات باستخدام نموذج ايكل 1981، وكانت نتيجة هذه الدراسة إن سلوك تمهيد الدخل موجود في 27% من الشركات المدرجة في تايوان، وإن سلوك تمهيد

تمهيد الدخل ومستوى المخاطر، والعائد على حقوق المساهمين وحجم الشركة، وبتطبيق نموذج ايكل (1981) تم تحديد الشركات الممهدة من الشركات غير الممهدة في عينة مكونة من 147 شركة مدرجة في سوق البرازيل للفترة ما بين 1998-2007، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين المخاطرة، والدخل غير الاعتيادي، وحجم الشركة وظاهرة تمهيد الدخل، حيث ترتفع نسبة العائد، وتقل المخاطرة، ويقل الحجم في الشركات الممهدة عنها في الشركات غير الممهدة.

Taktak et al. (2010) قاموا بالتعرف إلى ممارسات تمهيد الدخل في 278 بنك تجاري من البنوك العاملة في الـ OECD وأظهرت الدراسة أن بنوك متعددة تمهد أرباحها باستخدام Loan Loss Provisions او عن طريق بيع الـ Trading Securities وأظهرت النتائج أن درجة الرأسمالية و Composition of Regulatory Equity و Capital يحفز البنوك الى تمهيد نتائجهم فيما يتعلق بالأرباح.

Ahmad & Mansor (2009) هذه الدراسة هي امتداد لدراسة *Nasuhayah et al. (1994)* التي درست العوامل التي تؤثر على ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات المساهمة في السنغافور، وقد أضافت هذه الدراسة سبعة عوامل جديدة تتعلق بحكومة الشركة، وهيكل الملكية، وجودة التدقيق وهذه العوامل هي: نسبة المدراء غير التنفيذيين، ازدواجية الإدارة، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، نوع المدقق الخارجي والعلامة التجارية، سيطرة الشركات الصينية، الإدارة المؤسسية، ملكية الشركة.

وبتطبيق نموذج ايكل (1981) على عينة مكونة من 161 شركة من الشركات المدرجة في السوق الماليزي للفترة 1991-2000 تم تقسيم الشركات إلى شركات ممهدة وغير ممهدة.

وتوصلت أن الممارسات الجديدة لحكومة الشركات مثل وجود مدراء تنفيذيين في مجلس الإدارة والفصل بين مهام مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، فضلاً عن تعيين مدققين خارجيين والعلامة التجارية لشركة التدقيق، لا يوجد لها اثر على تمهيد الدخل السائد في الشركات. وكان وجود المدراء غير التنفيذيين و العلامة التجارية للمدققين لها الأثر الكبير

سوق بنجلادش المالي للفترة من (1991-2001)، وقد تم تطبيق نموذج ايكل لتصنيف الشركات إلى ممهدة وغير ممهدة للدخل، وكانت النتائج أن 46 شركة من هذه الشركات كانت تطبق واحدة على الأقل من ممارسات تمهيد الدخل، وباستخدام تحليل الانحدار اللوجستي تبين أن الشركات التي يمتلك فيها المؤسسون نسبة كبيرة، والشركات الصغيرة والشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية تكون أكثر ميلا للانخراط في ممارسات تمهيد الدخل.

Zarowin (2002) قام بدراسة تأثير أساليب تمهيد الدخل المستخدمة ضمن إدارة الإرباح على أسعار الأسهم الشركات الأمريكية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث مقاييس لتمهيد الدخل، وقد استند كل من هذين المقاييس على المعلومات المتوفرة عن العائدات على الأسهم والمعلومات المتوفرة عن قائمة الدخل، وتم استخدام المعلومات للفترة الزمنية الواقعة ما بين 2000-2002 وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن عملية تمهيد الدخل تؤثر بشكل ايجابي على سعر أسهم الشركة، وان الشركات التي تمارس عمليات تمهيد الدخل عند إعداد قوائمها المالية يكون الإقبال على شراء أسهمها من قبل المستثمرين أعلى من غيرها من الشركات، وان المدراء يمارسون أسلوب تلطيف الدخل لتحسين صورة أداء الشركة ووجدت الدراسة أن غالبية أساليب التلاعب في الأصول غير الملموسة للمنشآت كانت تستهدف ترغيب المؤسسات المصرفية لمنح المنشآت قروضا عند طلب ذلك.

Bin Kamarudin et al. (2001) بحثوا في مدى وجود علاقة بين ممارسات تمهيد الدخل، وقيمة الشركات في ماليزيا، بالإضافة إلى ذلك تدرس هذه الورقة تأثير حجم الشركة على ميل الشركة إلى تمهيد الدخل، وقد تم اختيار عينة تضم 200 شركة مدرجة في بورصة كوالالمبور خلال الفترة ما بين (1993-1999)، وعليه فقد تم تطوير طريقة معامل التباين الذي استخدمه ايكل (1981) لتحديد وجود ممارسات تمهيد الدخل في شركات العينة، وقد خلصت الدراسة إلى إن تمهيد الدخل كان حاضرا بين شركات العينة على الرغم من أن النسبة المئوية لها منخفضة، ولقد اظهر اختبار أحادي المتغير أن الشركات الصغيرة تميل بشكل

الدخل ليس الوسيلة الأكثر انتشارا للتلاعب بالأرباح، وان متوسط معدل العائد على حقوق المساهمين للشركات الممهدة للدخل اقل بكثير من الشركات غير الممهدة للدخل، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين الربحية وسلوك تمهيد الدخل أي إن الشركة الأقل ربحية لديها حافز اكبر لتمهيد الدخل المعلن.

Blasco&Pelegrin (2006) اقترحوا منهجية جديدة للكشف عن تمهيد الدخل في البنوك التجارية، حيث إن المنهجية المقترحة لا تعتمد على افتراضات توزيعية معينة خلافاً لما هو عليه في الدراسات السابقة، وهذه المنهجية نستطيع تطبيقها على قواعد البيانات الصغيرة، ويمكن أن يكون الإجراء مفيدا بشكل خاص في تحليل الأنشطة الاقتصادية عندما تتركز القوة الاقتصادية الكبيرة في عدد قليل من الشركات، وقد تم تطبيق المنهجية المقترحة في عينة من 48 بنكاً من بنوك الادخار الاسبانية خلال الفترة ما بين 1993-2001. وقد استخدمت المنهجية الجديدة لتقديم أدلة حول ما إذا كانت بنوك الادخار الاسبانية تتجنب تسجيل انخفاض الإيرادات الصغيرة لإظهار زيادة في الإيرادات، تكون ذات أهمية ويمكن اكتشافها، وتم استخدام الرسم البياني في تمثيل التغير في الأرباح، وقياسها مع افتراض عدم وجود إدارة الأرباح، حيث إن قاعدة البيانات في العينة كانت صغيرة بما يكفي لتنفيذ هذا النوع من التحليل، وقد تم تطبيق هذه المنهجية في أربعة مقاييس للتغير في حجم الإيرادات وهي: حجم التغير في الإيرادات العادية، في صافي الأرباح التشغيلية، الإيرادات قبل الضريبة، صافي الأرباح، وقد خلصت نتائج تطبيق المنهجية الجديدة وجود ظاهرة تمهيد الدخل في كل من الإيرادات قبل الضريبة وصافي الأرباح، وتبين أن هذه المؤسسات مهتمة في المحافظة على نسبة نمو ثابتة ومستقرة وممكن تحقيقها، وأن سياسة تمهيد الدخل هي في جوهرها تطبق لتجنب الانخفاض الصغير في الإيرادات والارتفاعات الكبيرة في الإيرادات.

Habib (2005) قام بدراسة معرفة مدى وجود سلوك تمهيد الدخل في الشركات المدرجة في سوق بنجلاديش، ودراسة محددات والعوامل المؤثرة في سلوك تمهيد الدخل، ولمعرفة ذلك تم اختيار عينة من 107 شركات مدرجة في

القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة باستثناء قطاع النفط للاختلافات الجوهرية في البيانات، وقد استخدم الباحثان نموذج ايكل 1981 لتصنيف الشركات إلى ممهدة وغير ممهدة على أربعة مستويات للدخل للفترة ما بين 1982-1988، وتم استخدام التحليل اللوجستي لمعرفة أثر العوامل السبعة التي تم افتراض أنها مؤثرة في سلوك تمهيد الدخل وهي (الملكية المؤسسية، تشتت الملكية، ربحية الشركة، التمويل بالدين، سيطرة المدير مقابل المالك، نظام الحوافز، حجم الشركة) على سلوك تمهيد الدخل، وقد أظهرت النتائج أن ربحية الشركة ونظام الحوافز وتشتت الملكية عوامل مهمة لتفسير سلوك تمهيد الدخل كما تبين وجود علاقة ايجابية بين خطط التعويض وبين سلوك تمهيد الدخل كما وتبين ان إمكانية التمهيد تزيد مع انتشار قاعدة الملكية في الشركة.

(*Michelson et al. (1995)* قاموا باختبار وجود علاقة بين تمهيد الدخل وأداء السوق، واختبار ذلك، فإن هذه الدراسة تقوم بدراسة اتجاه الشركات لتمهيد دخلها، والاختلاف بين العائد على السهم في الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل، ودراسة العلاقة بين مخاطر السوق وتمهيد الدخل، ولدراسة ذلك قام الباحث باختبار عينة من 358 شركة من ستاندراند اند بور 500 في الفترة ما بين (1980-1991)، وقد استخدمت الدراسة أربعة نماذج لقياس تمهيد الدخل باستخدام طريقة معامل التباين للتغير (ايكل 1981) في أربعة مستويات للدخل هي: الدخل التشغيلي بعد الاستهلاك، الدخل قبل الضرائب، الدخل قبل البنود غير العادية، صافي الدخل، وقد أظهرت النتائج أن متوسط العائد السنوي للشركات التي تمهد دخلها اقل بكثير من الشركات غير الممهدة للدخل، وان القيمة السوقية للأسهم مرتفعة في الشركات الممهدة للدخل، وتلخصت النتائج بأن الشركات الممهدة للدخل تكون اقل الشركات دخلاً وقلها خطورة وأكبرها حجماً.

(*Ashari et al. (1994)* قاموا بدراسة العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل، حيث تم اختيار عينة مكونة من 153 شركة مدرجة في بورصة سنغافورة خلال الفترة ما بين 1980-1990. وقد تم استخدام نموذج ايكل 1981

كبير لتمهيد الدخل من الشركات كبيرة الحجم، وقد دلت النتائج ان تقييم الشركات يعتمد على حجم الأرباح بدلاً من مقدار تدفق الأرباح.

(*Hajiyusoff (2001)* حدّد مدى انتشار ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المدرجة في سوق ماليزيا المالي باستخدام نموذج ايكل (1981)، ولمعرفة مدى وجود علاقة بين تمهيد الدخل والقيمة السوقية للسهم، وعليه تم اختيار عينة مكونة من 298 شركة مدرجة في السوق المالي الماليزي للفترة ما بين (1994-1999)، وقد تم اعتماد ثلاثة مستويات للدخل وهي: الدخل قبل البنود غير العادية، الدخل قبل الضريبة وصافي الدخل.

وباستخدام التحليل الوصفي وجد أن الشركات الممهدة للدخل أكثر من الشركات غير الممهدة للدخل في العينة المختارة في مستويات الدخل الثلاثة، وبناء على اختبار (t) واختبار (Wilcoxon sign-rank test) كانت النتائج انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد التراكمي غير الطبيعي للشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل، وبين الشركة كبيرة الحجم والشركة صغيرة الحجم، أي أن تمهيد الدخل لا يعتمد على حجم الشركة، وباعتماد اختبار (anova) أظهرت النتائج انه لا يوجد اختلاف كبير في الدخل التراكمي غير الطبيعي بين المجموعات عند استخدام الدخل قبل البنود غير العادية، والدخل قبل الضريبة كمقياس للدخل في الكشف عن وجود سلوك تمهيد الدخل، ولكن كان هناك فرق ذات دلالة إحصائية في العائد التراكمي غير الطبيعي بين القطاعات الاقتصادية عند استخدام صافي الدخل كمقياس للدخل، إن نتائج الدراسة أعطت دليلاً على ان الشركات الممهدة اكثر من الشركات غير الممهدة، مع ذلك فإن المستثمرين في ماليزيا خلال فترة الدراسة قد تجاهلوا سلوك تمهيد الدخل، وهكذا فإن زيادة ثروة المساهمين ليست الدافع الرئيس لتمهيد الدخل.

(*Bathala & Carlson (1997)* قاموا بدراسة ممارسات تمهيد الدخل وتحديد العلاقة بين سلوك تمهيد الدخل ومجموعة من العوامل التي اعتبرت مؤثرة في سلوك تمهيد الدخل، وقد ركزت الدراسة على الاختلافات في هيكل الملكية، وقد تم اختيار عينة مكونة من 265 شركة من جميع

الأردنية المدرجة في بورصة عمان في الفترة ما بين 2005-2009، والبالغ عددها 61 شركة خدمية حسب تصنيف دائرة الإفصاح في هيئة الأوراق المالية، بينما تم اختيار العينة من 45 شركة عشوائية حققت معايير اختيار العينة وهي أن يتوفر عنها البيانات المالية اللازمة، وأن تكون الشركة مدرجة في بورصة عمان في جميع سنوات الدراسة، وأن تصنف الشركة بأنها شركة خدمية حسب هيئة الأوراق المالية. سوف يتم اعتماد نموذج (Eckel، 1981) لقياس سلوك تمهيد الدخل في الشركات الخدمية والمطبق في العديد من الدراسات السابقة، ولغايات التحليل الإحصائي تم استخدام البيانات المالية التي تم جمعها من القوائم المالية التي تم الحصول عليها من دائرة الإفصاح في هيئة الأوراق المالية.

متغيرات الدراسة:

تنقسم متغيرات الدراسة إلى قسمين: متغير تابع وسبعة متغيرات مستقلة، حيث يمثل المتغير التابع اتجاه الشركة في إتباع سلوك تمهيد الدخل وتمثل المتغيرات المستقلة العوامل التي تؤثر على اتجاه الإدارة في إتباع سلوك تمهيد الدخل.

المتغير التابع (Dependent Variable):

يمكن تعريف المتغير التابع في هذه الدراسة في استخدام الشركة لسياسة تمهيد الدخل من عدمه وليتم تصنيف الشركات إلى ممهدة وغير ممهدة تم استخدام نموذج Eckel (1981)، حيث استخدم Eckel في دراسته أسلوب معامل التباين لقياس تمهيد الدخل، ويقوم هذا الأسلوب على تحليل نمط سلوك الدخل مقارنة بنمط سلوك المبيعات خلال فترة زمنية معينة، وقد اعتمد على أسلوب معامل التباين كمقياس لمدى تذبذب الدخل مقارنة بتذبذب المبيعات على افتراض أن الدخل هو دالة خطية للمبيعات؛ أي أن أي تغير يحدث في تذبذب المبيعات ينتج عنه تغير مماثل في تذبذب الدخل، وعليه تعد الشركة ممهدة للدخل إذا كان معامل التباين للتغير في الدخل أقل من معامل التباين للتغير في المبيعات:

$$SB = |(CVI / CVS)|$$

حيث إن:

$$SB = \text{مؤشر سلوك تمهيد الدخل}$$

$$CVI = \text{معامل التباين للتغير في الدخل}$$

لمعرفة وجود سلوك تمهيد الدخل في الشركة، وقد أشارت الاختبارات الإحصائية إلى وجود ممارسات تمهيد الدخل في شركات العينة، وكان الدخل التشغيلي الهدف الأكثر شيوعاً لتمهيد الدخل، وقد تم اختبار أربع فرضيات لاختبار العلاقة بين تمهيد الدخل وأربعة متغيرات، وهي: حجم الشركة وربحية الشركة والقطاع الاقتصادي، وجنسية الشركة. حيث أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات في الدراسة لها علاقة بتمهيد الدخل ما عدا حجم الشركة، حيث تبين أن الشركات الأقل ربحية، والشركات في القطاعات الأكثر خطورة والشركات الماليزية تميل بشكل أكبر لتمهيد الدخل.

(Albercht & Richardson 1990) بحثوا في تحديد

مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل المحاسبي بين كل من شركات القطاع المركزي والقطاع الهامشي، فقد تم اخذ عينة من 256 شركة من القطاعين المركزي والهامشي خلال الفترة ما بين 1974-1985، وبالاعتماد على نموذج ايكل تم تقسيم العينة إلى شركات ممهدة وشركات غير ممهدة للدخل، وقد استخدمت الدراسة تحليل الانحدار اللوجستي لمعرفة العلاقة بين مجموعة من العوامل وسلوك تمهيد الدخل في شركات العينة، وقد أظهرت النتائج تأكيد لما أظهرته دراسة Belkaoui & Picur (1984)، حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة، ونوع القطاع، وسلوك تمهيد الدخل حيث أظهرت شركات القطاع الرئيسي ميلاً أكثر لتمهيد الدخل، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة إحصائية بين عامل اهتمام المستثمرين وسلوك تمهيد الدخل.

منهجية الدراسة

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة ما إذا كانت شركات قطاع الخدمات الأردني تمارس سياسة تمهيد الدخل أم لا، وعليه سيتناول هذا الفصل مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر جمع البيانات، وطرق التحليل الإحصائي لتقدير معاملات الدراسة واختبار فرضياتها، من هنا وانسجاماً مع أهداف الدراسة سيتم تقسيم عينة الدراسة إلى شركات ممهدة وغير ممهدة باستخدام نموذج Eckel (1981)، بالإضافة إلى اختبار تأثير مجموعة من العوامل والمحددات على سلوك تمهيد الدخل.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الخدمية

وذلك لتعدد أدوات وبدائل تمهيد الدخل المتاحة أمام الإدارة، وأن الشركات التي يكون أداؤها وربحياتها ضعيفة بشكل متكرر، لديها عدد أقل من الأدوات المتاحة لتمهيد دخلها.

وتقوم الدراسة الحالية بدراسة عامل ربحية الشركة وأثره على تمهيد الدخل على عينة من قطاع الخدمات الأردني من خلال الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة وسياسة تمهيد الدخل .

سوف يتم قياس ربحية الشركة باستخدام متوسط معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE).

2. نسبة المديونية (Debt Ratio)

إن زيادة التقلبات في الإيرادات تؤدي إلى زيادة احتمالية إفلاس الشركة ومؤشر على المخاطر، وهذا ينعكس على سعر سندات الدين في الشركة، وهذا ما أشارت إليه دراسة (Carlson&Bathala)، (1997)، حيث بينت إن استقرار الدخل يؤدي إلى زيادة ثقة الدائنين بإمكانية سداد الشركة لالتزاماتها، وهذا ما يدفع المدراء لتمهيد الدخل لتجنب انخفاض أسعار السندات التي تصدرها، كما إن ازدياد التقلب في الدخل تزيد من تكاليف الاقتراض وتزيد من شروط منح القروض، وعليه فإن الشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية تلجأ بشكل أكبر إلى ممارسة تمهيد الدخل مقارنة بالشركات التي تنخفض فيها نسبة المديونية.

وتذبذب الدخل مؤشر على المخاطر وهذا يدفع الدائنين إلى طلب علاوة تؤدي إلى رفع تكاليف التمويل بالدين، مما يدفع الإدارة إلى التخلي عن بعض الفرص الاستثمارية المرعبة.

وتقوم الدراسة الحالية بدراسة عامل التمويل بالدين وأثره على تمهيد الدخل على عينة من شركات قطاع الخدمات الأردني من خلال الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مديونية الشركة وسياسة تمهيد الدخل.

سوف يتم قياس مديونية الشركة باستخدام نسبة المديونية (Debt Ratio).

3. سياسة توزيع الأرباح (Dividend policy):

تكتسب سياسة توزيع الأرباح أهميتها من دورها الكبير

CVS = معامل التباين للتغير في المبيعات

ومن سمات هذا النموذج، أنه لا يقتصر على قياس وسيلة أو نشاط من أنشطة تمهيد الدخل، إذ يأخذ بالحسبان جميع الوسائل المستخدمة في تمهيد الدخل، وذلك من خلال اختبار نمط سلوك الدخل قياساً بسلوك المبيعات خلال فترة زمنية محددة، وباستخدام سلسلة زمنية من البيانات الفعلية لحساب مؤشر التمهيد بدلاً من سنة واحدة، فضلاً عن اتسامه بالموضوعية لاعتماده على أساس إحصائي يوفر مقياساً واضحاً وبسيطاً للتمهيد وكونه لا يتطلب وضع تقديرات للدخل المتوقع للشركات أو لبعض المتغيرات الأخرى الضرورية للقياس وبذلك يتجنب احتمالات الخطأ التي قد تصاحب وضع مثل هذه التقديرات. (عقيل، 2003)

تم حساب الانحراف المعياري والوسط الحسابي للتغير في كل من المبيعات والدخل لإيجاد معامل التباين للتغير في كل منهما، وبإيجاد القيمة المطلقة لنتائج قسمة معامل التباين للتغير في الدخل على معامل التباين للتغير في المبيعات يتم حساب مؤشر تمهيد الدخل (SB) حسب نموذج Eckel، سيتم تصنيف العينة إلى شركات ممهدة إذا كان مؤشر تمهيد الدخل SB أقل من 1، وسيتم قياس تمهيد الدخل بأربعة مقاييس للدخل وهي: صافي الدخل التشغيلي، صافي الدخل قبل الضريبة، صافي الدخل، ربحية السهم الواحد.

المتغيرات المستقلة (Independent Variable):

تتمثل المتغيرات المستقلة بالعوامل (خصائص الشركة) التي تؤثر في ميل الإدارة إلى تمهيد الدخل المعلن في الشركة، وسيتم عرض هذا العوامل والفرضيات الفرعية الخاصة بكل عامل .

1. ربحية الشركة (Profitability)

إن عامل ربحية الشركة يعد عاملاً مهماً من العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل، حيث إن مقدرة الإدارة على تمهيد الدخل تقتصر إلى حد كبير على إمكانية تحقيق الأرباح من قبل الشركة، وعلى الرغم من أن دراسات تمهيد الدخل التقليدية تفترض أن الإدارة لديها قدرة غير محدودة لتمهيد الدخل المعلن للشركة، وهذا ما أشار إليه Trueman (1988)، (Titman&1988)، حيث أضاف بأن الشركات التي تتمتع بسنوات متتالية من الأداء الجيد، وتحقق ربحية جيدة تزيد احتمالية تمهيد الدخل المعلن فيها،

الثابت في أداء أنشطتها، مما يقلل الحاجة إلى الأيدي العاملة، لأن ارتفاع نسبة الكثافة الرأسمالية يعني كثافة توفر المعدات والآلات التي يمكن التخلي من خلالها عن الأيدي العاملة، مما يحمل الشركة المسؤولية أمام الدولة في تحمل التكلفة السياسية ومسؤولياتها المجتمعية في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، ولذلك فإن الشركة ذات الكثافة الرأسمالية العالية تمتلك دافعا أكبر للعمل على تمهيد واستقرار الدخل مقارنة بالشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة، وذلك في سبيل التهرب من التكلفة السياسية المترتبة على الشركة من قبل الدولة.

وتقوم الدراسة الحالية بدراسة عامل الكثافة الرأسمالية وأثره على تمهيد الدخل على عينة من شركات قطاع الخدمات الأردني من خلال الفرضية الفرعية الخامسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكثافة الرأسمالية للشركة وسياسة تمهيد الدخل.

سوف يتم احتساب نسبة الكثافة الرأسمالية بقسمة الأصول الثابتة على مجموع الأصول للشركة.

6. حجم الشركة (Size)

أشارت الكثير من الدراسات إلى أثر حجم المنشأة وعلاقته بتمهيد الدخل، فقد أثبتت تلك الدراسات وجود علاقة طردية بين تمهيد الدخل وحجم الشركة في ظل وجود ما يسمى بالتكلفة السياسية، وهي التكلفة الإضافية التي تتحملها الشركة والتي تنطلق من الدور الشركة اتجاه المجتمع وأفراد والبيئة المحيطة، ومثال ذلك المشاركة في المشاريع التي تقلل من الفقر والبطالة، وبرامج المحافظة على البيئة ومحاربة التلوث، فكلما زاد حجم الشركة زادت مسؤوليتها السياسية والمجتمعية مقارنة مع الشركات الصغيرة، فالشركات كبيرة الحجم تكون أكثر عرضة من غيرها للضغوطات السياسية، وذلك لأثرها على الاقتصاد الوطني، وحجم أرباحها الذي تحققه مقارنة مع غيرها من الشركات، وقد أشار Moses، (1987) إلى أن الشركات الكبيرة لديها دافع أكبر لتمهيد الدخل، وإن الارتفاع الكبير في الدخل فيها يشير إلى ممارسات احتكارية، وكما يشير الانخفاض الكبير في الدخل إلى وجود أزمة تتعرض لها الشركة، ولا ننسى أن الشركات الكبرى لديها مجموعة واسعة من أدوات تمهيد

في رفع سعر السهم، و دورها في زيادة ثقة المستثمرين والدائنين وحاملين الأسهم، حيث إن الشركة تلجأ إلى تمهيد دخلها بهدف ضمان استقرار سياسة توزيع الأرباح على مساهمي الشركة، وبالتالي تحسين أسعار أسهم الشركة في السوق المالي، وهذا يعني أن ربط توزيع الأرباح للسهم بالعائد على السهم الواحد يؤثر على إتباع الشركة لسلوك تمهيد الدخل أي أنه كلما زادت نسبة توزيع الأرباح إلى العائد للسهم في الشركة زادت دافعتها لتمهيد الدخل.

سوف تقوم هذه الدراسة بدراسة أثر سياسة توزيع الأرباح من خلال اعتماد نسبة توزيع الأرباح إلى العائد على السهم الواحد على عينة من شركات قطاع الخدمات الأردني من خلال الفرضية الفرعية الثالثة:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة توزيع الأرباح في الشركة وسياسة تمهيد الدخل."

سوف يتم استخدام نسبة الإرباح الموزعة على ربحية السهم الواحد للتعبير عن سياسة توزيع الإرباح.

4. المدفوعات الضريبية (Tax Payment)

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى عامل المدفوعات الضريبية، ودور أساليب تمهيد الدخل في التلاعب في المدفوعات الضريبية، حيث إن الضريبة تحسب اعتمادا على الأرباح المتحققة في الشركات، فتلجأ الإدارة إلى تمهيد الدخل لتقليل أثر الضرائب على أرباح الشركة في الفترات المالية المتتابعة، و تقوم الإدارة بالاختيار ما بين الطرق والبدائل المحاسبية للوصول إلى أقل قدر من المدفوعات الضريبية. (جهماني، 2003)

سوف تقوم هذه الدراسة بدراسة أثر عامل من خلال اعتماد متوسط المدفوعات الضريبية على عينة من شركات قطاع الخدمات الأردني من خلال الفرضية الفرعية الرابعة:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدفوعات الضريبية للشركة وسياسة تمهيد الدخل."

سوف يتم قياس المدفوعات الضريبية بمتوسط قيمة المدفوعات الضريبية.

5. الكثافة الرأسمالية (Capital Intensive)

لقد عرفت دراسة (القرعان وآخرون، 2007) الكثافة الرأسمالية للشركة بأنها مدى اعتماد الشركة على رأس المال

والانحراف المعياري، ومعامل التباين لمقارنة درجة التذبذب في الدخل قياسا بالتذبذب في المبيعات والضرورية لتطبيق نموذج Eckel (1981) لقياس تمهيد الدخل في شركات العينة، وللوقوف على خصائص هذه الشركات.

2. تم استخدام تحليل الانحدار اللوجستي (Binary Logistic Regression) لاستقصاء اثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على سياسة تمهيد الدخل في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2005-2009، علما أن المتغير التابع في هذه الدراسة يأخذ قيمة صفر أو واحد، حيث يأخذ قيمة واحد إذا صنفتم الشركة بأنها ممهدة للدخل وإلا تكون قيمته صفر، حيث إنه سيتم تقدير هذا النموذج على أربعة مستويات للدخل وهي: صافي الدخل التشغيلي، صافي الدخل قبل الضريبة، صافي الدخل، ربحية السهم الواحد لمعرفة إذا كانت الشركة ممهدة أو غير ممهدة للدخل.

نموذج الدراسة:

يهدف نموذج الدراسة إلى تحديد نوع واتجاه ودرجة العلاقة بين المتغير التابع (سياسة تمهيد الدخل) والمتغيرات المستقلة (مثل الحجم والربحية).

لقد كان نموذج الانحدار اللوجستي كالاتي:

$$\text{Smoothi} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{PROFITi} + \alpha_2 \text{DEBTi} + \alpha_3 \text{DIVIDI} + \alpha_4 \text{TAXI} + \alpha_5 \text{SIZEi} + \alpha_6 \text{CapINTi} + \alpha_7 \text{AUDITi} + \alpha_8 \text{i}$$

حيث إن:

Smoothi	المتغير التابع ويكون 1 إذا كانت الشركة ممهدة للدخل وصفر إذا كانت غير ممهدة للدخل.
I	للشركة.
α_0	المعاملات التي سيتم تقديرها.
PROFITi	ربحية الشركة ممثلة بنسبة متوسط معدل العائد على حقوق المساهمين ROE.

الدخل مثل (مصاريف البحث والتطوير) مقارنة بالشركات الصغيرة، وبالمقابل أشارت دراسات أن الشركات الكبيرة تميل لتمهيد دخلها بشكل أقل من الشركات الصغيرة وذلك لأن الشركات كبيرة الحجم لا تحقق فائدة من تمهيد دخلها، حيث إنها تخضع لتدقيق ومراقبة كبيرة من قبل الحكومة والمجتمع وهذا ما أشار إليه Albrecht (1990) و Richardso (1990)، وعليه فإن عامل حجم المنشأة ممكن أن يرتبط سلبا أو إيجابا بتمهيد الدخل.

وتقوم الدراسة الحالية بدراسة عامل حجم الشركة وأثره على تمهيد الدخل في عينة من شركات قطاع الخدمات الأردني من خلال الفرضية الفرعية السادسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وسياسة تمهيد الدخل.

سوف يتم قياس حجم الشركة بمتوسط مجموع الأصول للشركة (Total Asset)

7. التدقيق (Audit)

يتأثر سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة العامة بنوع وحجم شركة التدقيق، وهذا يعني أن الشركات المساهمة العامة التي يقوم بالتدقيق عليها مكتب تدقيق صغير (مكاتب محلية) يزداد ميلها إلى تمهيد الدخل أكثر من الشركات التي يقوم بالتدقيق احد مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى (Big Four) (Ahmad & Mansor, 2009).

سوف تقوم هذه الدراسة بدراسة اثر عامل تصنيف شركة التدقيق على عينة من شركات قطاع الخدمات الأردني من خلال الفرضية الفرعية السابعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تصنيف مكتب التدقيق وسياسة تمهيد الدخل.

سوف يتم قياس هذا المتغير حسب تصنيف مكتب التدقيق.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

ولمعالجة بيانات البحث إحصائيا تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج Excel و MINITAB، وهذه الأساليب هي:

1. تم استخدام إحصاءات وصفية مثل الوسط الحسابي،

الكثافة الرأسمالية ممثلة بمتوسط نسبة الكثافة الرأسمالية Capital Intensive Ratio .	CapINTi
تصنيف شركة التدقيق إلى شركات كبرى (أربعة كبار) وتأخذ الرقم 1 وشركات أخرى وتأخذ الرقم 2 .	AUDITi

نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة:

يوفر جدول (1) إحصاءات وصفية للمتغيرات المستقلة التي يتوقع أن تؤثر قرار تمهيد الدخل، حيث تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة.

مديونية الشركة ممثلة بمتوسط بنسبة المديونية DR .	DEBTi
توزيع الأرباح ممثلة بمتوسط بنسبة توزيع الأرباح للسهم إلى ربحية السهم الواحد DPSH/EPSh	DIVIDi
حجم الشركة ممثلة بمتوسط إجمالي الأصول Total Asset .	SIZEi
المدفوعات الضريبية ممثلة بمتوسط المدفوعات الضريبية Tax payment .	TAXi

جدول (1)

التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	المتغير المستقل
%0.42	%0.0145	34.97	-258.43	45	الربحية
%0.50	%0.443	334.02	4.97	45	المديونية
%0.348	%0.344	102.85	-14.72	45	توزيع الأرباح
%0.295	%0.475	.97	.01	45	الكثافة الرأسمالية
%0.52	%0.15	2.928446	-1.09936	45	المدفوعات الضريبية
0.49031	1.6222	2.00	1.00	45	التدقيق
%0.516	%7.48	8.8032	6.519	45	حجم الشركة

الحسابي (0.14759) والانحراف المعياري (0.52178) وكانت أقل قيمة لحجم الشركة ممثلة بقيمة الوجاريتم لإجمالي الموجودات (6.519) وأعلى قيمة (8.8032) والوسط الحسابي (7.48)، والانحراف المعياري (0.516).

5-2 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى، والإجابة عن التساؤل فيما إذا كانت شركات قطاع الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان تمهد دخلها أم لا، فقد تم اختبار ذلك على أربعة مستويات للدخل باستخدام نموذج (ECKEL)، وقد تم تحديد الوسط الحسابي (M) والانحراف المعياري (S) ومعامل التباين للتغير (CV) لكل من التغير في الدخل بمستويات الدخل الأربعة، والتغير في المبيعات والضروريين لتحديد قيمة مؤشر التمهيد (SB)، ولجميع شركات العينة.

وكما هو مبين في الجدول السابق كانت أقل قيمة للربحية ممثلة بالعائد على حقوق المساهمين (-258.43) وكانت أعلى قيمة (34.97) بينما بلغ الوسط الحسابي (-1.458) والانحراف المعياري (42.72597)، وكانت أقل قيمة للمديونية (4.97) وأعلى قيمة (334.02)، وبلغ الوسط الحسابي (44.331)، والانحراف المعياري (50.3809)، وكانت أقل قيمة لنسبة توزيع الإرباح (-14.72)، حيث تم اعتماد نسبة توزيع الإرباح إلى ربحية السهم الواحد وكانت أعلى قيمة (102.85) وبلغ الوسط الحسابي (34.37)، والانحراف المعياري (34.81)، وبلغت أقل قيمة لنسبة الكثافة الرأسمالية (0.01)، وعلى قيمة (0.97)، والوسط الحسابي (0.475) والانحراف المعياري (0.29)، وكانت أقل قيمة للمدفوعات الضريبية مقسومة على صافي الدخل قبل الضريبة (-1.0993) وبلغت أعلى قيمة (2.9284) والوسط

المستوى (صافي الدخل قبل الضريبة) مقارنة مع المستوى الأول (صافي الدخل التشغيلي) .

3. صافي الدخل:

تم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى في مستوى صافي الدخل باستخدام نموذج ايكلم، ويعرض جدول رقم (4) ملخصاً لعدد ونسبة كل من الشركات الممهدة وغير الممهدة حسب صافي الدخل.

جدول (4)

الشركات الممهدة وغير الممهدة حسب صافي الربح

نوع العينة	عدد الشركات	النسبة
الممهدة للدخل	15	33%
الشركات غير الممهدة للدخل	30	67%
مجموع الشركات	45	100%

يبين الجدول السابق عدد الشركات الممهدة للدخل حيث بلغت 15 شركة من أصل 45 شركة بنسبة 33%، بينما بلغ عدد الشركات غير الممهدة 30 شركة بنسبة 67% وهذا يدل على وجود ظاهرة تمهيد الدخل في شركات العينة ولكن يلاحظ أن نسبة الشركات الممهدة انخفضت عند هذا المستوى (صافي الدخل) مقارنة مع المستوى الثاني (صافي الدخل قبل الضريبة) .

4. ربحية السهم الواحد :

وبتطبيق نموذج ايكلم على المستوى الرابع من مستويات الدخل وكما هو مبين في جدول (4) الذي يوضح التحليل الإحصائي لبيانات العينة عند المستوى الرابع. ويعرض جدول رقم (5) ملخصاً لعدد ونسبة كل من الشركات الممهدة وغير الممهدة حسب ربحية السهم الواحد.

جدول (5)

الشركات الممهدة وغير الممهدة حسب ربحية السهم الواحد

نوع العينة	عدد الشركات	النسبة
الممهدة للدخل	17	38%
الشركات غير الممهدة للدخل	28	62%
مجموع الشركات	45	100%

1. صافي الدخل التشغيلي:

تم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى في مستوى صافي الدخل التشغيلي، ويعرض جدول رقم (2) ملخصاً لعدد ونسبة كل من الشركات الممهدة وغير الممهدة حسب صافي الربح التشغيلي.

جدول (2)

الشركات الممهدة وغير الممهدة حسب صافي الربح

التشغيلي

نوع العينة	عدد الشركات	النسبة
الممهدة للدخل	19	43%
الشركات غير الممهدة للدخل	26	57%
مجموع الشركات	45	100%

ويتضح من الجدول السابق أن عدد الشركات الممهدة للدخل 19 شركة من أصل 45 شركة بنسبة 43%، بينما بلغ عدد الشركات غير الممهدة 26 شركة بنسبة 57% وهذا يدل على وجود ظاهرة تمهيد الدخل في شركات العينة .

2. صافي الدخل قبل الضريبة:

وفيما يتعلق بتطبيق نموذج ايكلم بمستوى صافي الدخل قبل الضريبة يعرض جدول رقم (3) ملخصاً لعدد ونسبة كل من الشركات الممهدة وغير الممهدة حسب صافي الربح قبل الضريبة.

جدول (3)

الشركات الممهدة وغير الممهدة حسب صافي الربح قبل الضريبة

نوع العينة	عدد الشركات	النسبة
الممهدة للدخل	16	36%
الشركات غير الممهدة للدخل	29	64%
مجموع الشركات	45	100%

ويتضح من الجدول السابق أن عدد الشركات الممهدة للدخل 16 شركة من أصل 45 شركة بنسبة 36%، بينما بلغ عدد الشركات غير الممهدة 29 شركة بنسبة 64% وهذا يدل على وجود ظاهرة تمهيد الدخل في شركات العينة ولكن يلاحظ أن نسبة الشركات الممهدة انخفضت عند هذا

المستوى (ربحية السهم الواحد) مقارنة مع المستوى الثالث (صافي الدخل) .
وفيما يلي جدول 6 يعرض ملخصاً للنتائج اختبار نموذج ايكل على أربعة مستويات:

يبين الجدول السابق عدد الشركات الممهدة للدخل، حيث بلغت 17 شركة من أصل 45 شركة بنسبة 38%، بينما بلغ عدد الشركات غير الممهدة 28 شركة بنسبة 62%، وهذا يدل على وجود ظاهرة تمهيد الدخل في شركات العينة، ولكن يلاحظ أن نسبة الشركات الممهدة ارتفعت عند هذا

جدول (6)

ملخص نتائج اختبار نموذج ايكل على اربعة مستويات

صافي الدخل التشغيلي	صافي الدخل قبل الضريبة	صافي الدخل	ربحية السهم الواحد
الشركات الممهدة	19	16	17
الشركات غير الممهدة	26	29	28
نسبة التمهيد	43%	36%	38%
الترتيب	الاول	الثالث	الرابع الثاني

ويمكن تفسير هذه النتيجة بان الإدارة تسعى إلى استقرار صافي الدخل التشغيلي أكثر من غيره، حيث إنه يعد مقياساً للأداء التشغيلي للشركة، ويعتمد عليه الكثير في التنبؤ بالإرباح المستقبلية، واستمرارية الشركة، وهو يعكس أداء الشركة من النشاط الفعلي للشركة .

وأما فيما يتعلق بمستوى ربحية السهم الواحد فقد كان ترتيبه الثاني بين مستويات الدخل الأربعة من حيث نسبة التمهيد، حيث إن اهتمام الإدارة في استقرار ربحية السهم الواحد هي نتيجة طبيعية لما يلاقيه هذا المستوى من اهتمام من قبل حاملي الأسهم، والمستثمرين ولاستخداماته العديدة في أساليب التحليل المالي والتقييم

ومما سبق لا بد من رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على وجود ظاهرة تمهيد الدخل في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

- نتائج تحليل معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة

يعرض جدول (7) تحليل معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة في الدراسة لجميع شركات الدراسة،

يلاحظ من الجدول السابق أن صافي الدخل التشغيلي قد حقق أعلى نسبة تمهيد، حيث عدد الشركات الممهدة 19 من إجمالي العينة البالغ 45 شركة بنسبة 43%، حيث جاء مستوى ربحية السهم الواحد ثانياً ب 17 شركة ممهدة من أصل 45 شركة بنسبة تمهيد 38%، بينما جاء مستوى صافي الدخل قبل الضريبة ثالثاً حيث كان عدد الشركات الممهدة 16 شركة بنسبة 36%، وكان مستوى صافي الدخل أخيراً، حيث بلغ عدد الشركات الممهدة 15 شركة بنسبة 33%.

وبمقارنة النتائج الحالية مع نتائج الدراسات السابقة فقد وجدت أنها متشابهة إلى حد كبير، حيث كانت نتائج تطبيق الدراسة على عينة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان في دراسة (القرعان وآخرون، 2007) أن نسبة الشركات الممهدة للدخل باستخدام مستوى صافي الدخل التشغيلي، وصافي الدخل، وصافي الدخل قبل الضريبة 54.7%، 43.4% و 60.4% على التوالي، وكانت نتائج الدراسة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة العراق أن نسبة الشركات الممهدة باستخدام مستوى صافي الدخل التشغيلي، وصافي الدخل، وصافي الدخل قبل الضريبة 28%، 21% و 27% على التوالي.

جدول (7)

نتائج تحليل معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة

Variable	الربحية	المديونية	توزيع الأرباح	المدفوعات الضريبية	الكثافة الرأسمالية	الحجم	التدفيق
الربحية	1						
المديونية	-.440(**) 0.002	1					
توزيع الأرباح	.314(*) 0.035	0 0.113	1				
المدفوعات الضريبية	0.113 0.458	-0.029 0.852	.328(*) 0.028	1			
الكثافة الرأسمالية	-0.214 0.158	-0.055 0.721	-0.019 0.900	-0.047 0.759	1		
الحجم	0.152 0.318	0.090 0.556	.331(*) 0.026	.704(**) 0.000	-0.093 0.545	1	
التدفيق	-0.179 0.238	0.175 0.249	-0.138 0.366	-0.205 0.177	0.052 0.737	-0.224 0.139	1

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). * . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المتغيرات المستقلة يجب أن يكون معامل الارتباط أكثر من 80% بين متغيرين على الأقل.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص الشركة مثل (الربحية، المديونية، ونسبة توزيع الأرباح، وحجم الشركة) و سياسة تمهيد الدخل في شركات الخدمات الأردنية.

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية، تم صياغة سبع فرضيات فرعية تختبر اثر متغيرات الدراسة (خصائص الشركة) على سلوك تمهيد الدخل في أربعة مستويات للدخل، ولاختبار ذلك تم صياغة نموذج الدراسة، واستخدام تقنية الانحدار اللوجستي، وبيين جدول رقم (8) نتيجة تطبيق تحليل الانحدار اللوجستي وعلى أربعة مستويات للدخل.

ولقد أظهرت النتائج وجود ارتباط عكسي بين كل من ربحية الشركة (PROFIT) ومديونية الشركة (DEBT) حيث كان معامل الارتباط (-0.44)، وكانت Sig (0.002)، وهذه نتيجة طبيعية وتتوافق مع الدراسة التي قام بها (Habib، 2005) في سوق بنجلادش، فزيادة الربحية تزيد من قدرة الشركات على احتجاز جزء من أرباحها السنوية لإقامة المشاريع الاستثمارية وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى المديونية، وكما أظهرت النتائج أيضاً وجود ارتباط ايجابي بين حجم الشركة (SIZE) والمدفوعات الضريبية (TAX)، اي انه كلما زاد حجم الشركة زادت مدفوعاتها الضريبية. ومن خلال الجدول السابق يتبين عدم وجود الارتباط المتعدد (Multicollinearity) وذلك لأن معامل الارتباط لجميع المتغيرات اقل من 80%، حيث حتى نستطيع أن نقول أن هناك مشكلة الارتباط المتعدد بين

جدول (8)

نتائج تحليل الانحدار اللوجستي وعلى أربعة مستويات للدخل

المتغيرات	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المستوى الرابع
Constant	1.85623	1.11439	1.47757	0.985148
الربحية	-0.021098	0.0283273	0.0330904	0.0024382
P-Value	0.512	0.303	0.161	0.876
المدىونية	0.0362318	0.0250565	0.0604255	0.0419633
P-Value	0.121	0.194	0.049	0.114
توزيع الإرباح	0.0057936	-0.0104551	-0.004708	0.0056768
P-Value	0.669	0.427	0.774	0.132
المدفوعات الضريبية	0.00	0.00	0.000	0.000
P-Value	0.105	0.112	0.091	0.132
الكثافة الرأسمالية	0.0097003	1.47665	3.58823	3.40493
P-Value	0.994	0.264	0.048	0.035
الحجم	-0.000	-0.000	-0.000	-0.000
P-Value	0.093	0.12	0.097	0.142
التدقيق	-1.93853	-1.69586	-3.48402	-2.73841
P-Value	0.016	0.034	0.004	0.006
log-likelihood	-22.852	-22.371	-16.668	-19.102
P-Value	0.029	0.054	0.001	0.003

الدراسة يمكن الاعتماد عليه في اختبار فرضيات الدراسة، وإما ما يتعلق بمستوى صافي الدخل (level 2) فقد وجد أن نتائج التقدير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (1%) حيث كانت P-Value للنموذج ككل (0.001)، وهي الأقوى بين جميع المستويات، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية، والتي تنص بأنه هناك على الأقل واحدة من معاملات التقدير لا تساوي صفراً مما يدل أيضاً أن نموذج الدراسة يمكن الاعتماد عليه في اختبار فرضيات الدراسة، وكانت نتائج التقدير لنموذج الدراسة عند مستوى ربحية السهم الواحد (level 4) أيضاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (1%)، حيث كانت P-Value للنموذج ككل (0.003)، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص بأنه هناك على الأقل واحدة من معاملات التقدير لا تساوي صفراً مما يدل

تظهر نتائج التقدير لنموذج الدراسة في جدول رقم (8) مستوى صافي الدخل التشغيلي (level 1) بأن إحصائية F وجدت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) حيث كانت P-Value للنموذج ككل (0.029) وعليه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية والتي تنص بأنه هناك على الأقل واحدة من معاملات التقدير لا تساوي صفراً، مما يدل أيضاً أن نموذج الدراسة يمكن الاعتماد عليه في اختبار فرضيات الدراسة، ووجدت نتائج التقدير لجدول رقم (8) لمستوى صافي الدخل قبل الضريبة (level 2) بأن إحصائية F وجدت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (10%)، حيث كانت P-Value للنموذج ككل (0.054)، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية، والتي تنص بأنه هناك على الأقل واحدة من معاملات التقدير لا تساوي صفراً، مما يدل أيضاً أن نموذج

الفرضية الفرعية الثانية (المديونية):

يظهر من النتائج ان هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين عامل المديونية وسياسة تمهيد الدخل فقط بالنسبة لمستوى صافي الدخل وعليه سيتم رفض الفرضية الفرعية الثانية في هذا المستوى فقط التي تنص على انه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مديونية الشركة وسياسة تمهيد الدخل"، في حين لم تكن له أية دلالة إحصائية لباقي مستويات الدخل وقد يعزى ذلك لأهمية صافي الدخل في تحديد مقدرة الشركة على سداد التزاماتها.

وقد كانت اتجاه العلاقة الإحصائية طردية في المستويات الأربعة، وهذا يعني أن الشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية تزيد فيها احتمالية تمهيد الدخل من الشركات التي تنخفض فيها نسبة المديونية، وقد يعود السبب في ذلك إلى محاولة الشركة كسب ثقة الدائنين في إمكانية سداد الشركة للالتزام المترتبة عليها، ولتجنب انخفاض أسعار سنداتهما، والالتزام بالقيود المفروضة، بالإضافة إلى أن زيادة تقلبات الدخل تزيد من شروط الاقتراض التي تفرض على الشركة عند اللجوء إلى الاقتراض، وهذا ما أشارت إليه دراسة (Bathala & Carlson، 1997) حيث إن هناك علاقة طردية بين مديونية وسياسة تمهيد الدخل، ولقد كانت العلاقة ذات دلالة إحصائية في مستوى صافي الدخل في كلا الدراستين، وقد يعزى ذلك إلى اهتمام الدائنين بصافي الدخل أكثر من غيره من مستويات الدخل.

الفرضية الفرعية الثالثة (سياسة توزيع الأرباح):

تم صياغة هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح في الشركة المقاس على أساس نسبة التوزيعات للسهم الواحد على ربحية السهم الواحد وسياسة تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة وعلى أربعة مستويات، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية عند كل من مستوى صافي الدخل التشغيلي وربحية السهم الواحد، وتبين وجود علاقة عكسية وليست ذات دلالة إحصائية عند كل من صافي الدخل قبل الضريبة وصافي الدخل، وعليه سيتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على انه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة توزيع الأرباح وسياسة تمهيد الدخل".

أيضا أن نموذج الدراسة يمكن الاعتماد عليه في اختبار فرضيات الدراسة.

وسوف يتم عرض نتائج تحليل الانحدار اللوجستي وأثر كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (سلوك تمهيد الدخل) لمستويات الدخل الأربعة عند عرض نتائج كل فرضية على حده.

الفرضية الفرعية الأولى (الربحية):

يظهر من نتائج التقدير في جدول رقم (8) أن عامل الربحية لم تكن له أي دلالة إحصائية عند أي مستوى من مستويات الدخل الأربعة المستخدمة في الدراسة لغايات حساب مؤشر تمهيد الدخل وعليه سيتم قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على انه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة وسياسة تمهيد الدخل".

وفيما يتعلق باتجاه العلاقة الإحصائية فكانت العلاقة طردية في ثلاثة مستويات من المستويات الأربعة، والعلاقة الطردية تعني أن الشركات الأكثر ربحية تميل إلى تمهيد الدخل أكثر من الشركات الأقل ربحية، وذلك تتوافق هذه النتيجة مع الاتجاه القائل بأن الشركات التي تتمتع بسنوات متتالية من الأداء الجيد وتحقق ربحية جيدة تزيد احتمالية تمهيد الدخل، وذلك لتعدد أدوات وبدائل تمهيد الدخل المتاحة وأن الشركات يكون أداؤها وربحيتها ضعيفة بشكل متكرر لديها عدد أقل من الأدوات المتاحة لتمهيد دخلها، بالإضافة إلى أن ارتفاع مستوى ربحية الشركة يتيح للإدارة مجالاً أكبر للمناورة بالدخل بين الفترات المالية المختلفة تبعاً لدوافعها، وإمكاناتها، وتعدد البدائل المتاحة أمامها، مقارنة بالشركات التي تنخفض فيها الربحية، والذي يؤدي فرص الإدارة ومكانتها، ويقال البدائل المتاحة للمناورة بالدخل، ويعود سبب ذلك إلى أن اهتمام الإدارة في حالة انخفاض ربحية الشركة يكون منصبا باتجاه المحاولة في تجنب الخسارة، وتحسين الربحية أكثر من اهتمامها بالعمل على تقليل التقلبات في الدخل وضمان استقراره، بالإضافة إلى أن العلاقة بين ربحية الشركة لم تكن ذات دلالة إحصائية في جميع مستويات الدخل وهذه النتيجة مشابهة للنتيجة التي خلصت إليها دراسة (القرعان وآخرون، 2007).

للدخل يكون الدخل فيها مستقرًا، ولا يوجد فيه تقلبات تزيد أو تنقص من المدفوعات الضريبية، وعليه تكون المدفوعات الضريبية في الشركات الممهدة أعلى من الشركات غير الممهدة، وهذا عكس ما أشارت إليه دراسة (عقيل، 2003) إلى أن نسبة المدفوعات الضريبية في الشركات الممهدة للدخل تكون منخفضة مقارنة بالشركات غير الممهدة، وذلك ناتج أساسًا عن رغبة الإدارة في تلك الشركات في تجنب ارتفاع المدفوعات الضريبية من خلال العمل على تمهيد واستقرار الدخل المعلن وتجنب التقلبات غير المتوقعة التي تحدث في دخل الشركة إذ أن هذه التقلبات يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع المدفوعات الضريبية للشركة.

الفرضية الفرعية الخامسة (الكثافة الرأسمالية):

تم صياغة هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين متغير الكثافة الرأسمالية في الشركة المقاس على أساس نسبة الموجودات الثابتة على إجمالي الموجودات وسياسة تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة، وعلى أربعة مستويات للدخل وكانت نتائج استخدام تحليل الانحدار اللوجستي إن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% عند كل من مستوى صافي الدخل ومستوى ربحية السهم الواحد، ولم تكن له أية دلالة إحصائية عند باقي مستويات الدخل، وعليه سيتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكثافة الرأسمالية وسياسة تمهيد الدخل" في كل من مستوى صافي الدخل ومستوى ربحية السهم الواحد وقبول الفرضية البديلة والتي تفيد بأن متغير الكثافة الرأسمالية له تأثير طردي على سياسة تمهيد الدخل في كلا المستويين.

ويفسر ذلك بان الحكومة الأردنية تهتم بمستوى صافي الدخل وربحية السهم الواحد في تقييم الشركة وتحميلها التكلفة السياسية، ولقد أثبتت دراسة (القرعان وآخرون، 2007) أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل الكثافة الرأسمالية وسياسة تمهيد الدخل، بينما كانت نتائج دراسة (عقيل، 2003) تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل الكثافة الرأسمالية وسياسة تمهيد الدخل، هذا وان الاتجاه الطردي للعلاقة يعني أن الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تميل إلى تمهيد دخلها بشكل

وفي هذه الفرضية تم استخدام نسبة الأرباح الموزعة للسهم إلى العائد للسهم لاختبار أثر سياسة توزيع الأرباح على سياسة تمهيد الدخل، وعند اختبار العلاقة من خلال تطبيق تحليل الانحدار اللوجستي على جميع متغيرات الدراسة مجتمعة، تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند أية من مستويات الدخل الأربعة، ولم يكن اتجاه العلاقة ثابتًا حيث كانت طردية في كل من الأول والرابع، وعكسية في كل من الثاني والثالث، وعليه لم تستطع الدراسة إثبات توقعها في أن الشركة التي تكون فيها نسبة الأرباح الموزعة للسهم إلى العائد للسهم مرتفعة، تميل إلى استخدام سياسة تمهيد الدخل شكل كبير للمحافظة على نسبة توزيع الأرباح ثابتة، وقد يعزى سبب عدم وجود اتجاه ثابت للعلاقة إلى أن المدة الزمنية في الدراسة 5 سنوات فقط .

الفرضية الفرعية الرابعة (المدفوعات الضريبية):

تم صياغة هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين متغير المدفوعات الضريبية في الشركة المقاس على أساس متوسط المدفوعات الضريبية، وسياسة تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة وعلى أربعة مستويات للدخل وقد أظهرت النتائج بأن عامل المدفوعات الضريبية له علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 10% بين متغير المدفوعات الضريبية وسياسة تمهيد الدخل عند مستوى صافي الدخل فقط، ولم تكن له أي دلالة إحصائية لباقي مستويات الدخل، وعليه سيتم رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدفوعات الضريبية وسياسة تمهيد الدخل" في مستوى صافي الدخل فقط وسيتم قبولها عند باقي المستويات.

أن وجود علاقة في هذا المستوى بالتحديد إنما هو نابع من أهمية صافي الدخل بالنسبة للمدفوعات الضريبية في البيئة الأردنية، حيث تعتمد قيمة المدفوعات الضريبية على صافي الدخل لاحتسابها فتتأثر الشركات عادة لتمهيد دخلها للمحافظة على مستوى ثابت من المدفوعات الضريبية.

ولقد كانت اتجاه العلاقة طردية بين متغير المدفوعات الضريبية وسلوك تمهيد الدخل، بمعنى أنه تزداد قيمة المدفوعات الضريبية في الشركات الممهدة عنها في الشركات غير الممهدة للدخل، ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات الممهدة

مستوى الدلالة 5% في كل من صافي الدخل التشغيلي ومستوى صافي الدخل قبل الضريبة، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 1% عند مستوى صافي الدخل وربحية السهم الواحد، وعليه سيتم رفض الفرضية العدمية السابعة والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تصنيف مكتب التدقيق وسياسة تمهيد الدخل" وقبول الفرضية البديلة، بما يعني أن سياسة تمهيد الدخل تتأثر عكسياً بمتغير نوع مكتب التدقيق.

ويجب التوقف عند متغير تصنيف شركة التدقيق، حيث إن هذا المتغير كانت نتائج اختبار أثره على سياسة تمهيد الدخل أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية في جميع مستويات الدخل الأربعة، وهذا يدل على أهمية هذا العامل وحجم تأثيره الكبير على سياسة تمهيد الدخل، وبالإشارة إلى اتجاه العلاقة حيث إن اتجاه العلاقة الإحصائية كان عكسياً، حيث إن الشركات التي يتم التدقيق عليها من قبل إحدى الشركات الأربعة الكبار أعطيت الرقم (1) وإن الشركات التي يقوم بالتدقيق عليها شركات محلية أخرى أعطيت الرقم (2)، أي بمعنى أن الشركات التي يتم التدقيق عليها من قبل إحدى الشركات الأربع الكبار تميل بشكل أكبر من الشركات التي تقوم مكاتب تدقيق محلية بالتدقيق عليها لتمهيد الدخل المعلن، وهذا ما كان مخالفاً للتوقعات، حيث أشار (Ahmad & Mansor، 2009) أن الشركات المساهمة العامة التي يقوم بالتدقيق عليها مكتب تدقيق صغير (مكاتب محلية) يزداد ميلها إلى تمهيد الدخل أكثر من الشركات التي يقوم بالتدقيق أحد مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى (Big Four).

ملخص نتائج الدراسة:

1. تشير النتائج للتحليل الإحصائي إلى أن شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان تمارس سياسة تمهيد الدخل وعند جميع مستويات الدخل المستخدمة في حساب مؤشر تمهيد الدخل.
2. كما أشارت النتائج أن نسبة الشركات التي صنفت بأنها شركات ممهدة للدخل باستخدام مستوى صافي الدخل التشغيلي 43%، وقد كانت الأعلى بين جميع المستويات، حيث بلغت نسبة الشركات في كل من مستوى صافي الدخل قبل الضريبة، وصافي

أكبر من الشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة وذلك للتهرب من التكلفة السياسية المترتبة على الشركة من قبل الدولة، لأن ارتفاع نسبة الكثافة الرأسمالية يعني كثافة توفر المعدات والآلات التي يمكن التخلي من خلالها عن الأيدي العاملة، مما يحمل الشركة المسؤولية أمام الدولة في تحمل التكلفة السياسية، ومسؤولياتها المجتمعية في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

الفرضية الفرعية السادسة (حجم الشركة):

تم صياغة هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين متغير حجم الشركة المقاس على أساس إجمالي الموجودات وسياسة تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة وعلى أربعة مستويات للدخل وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار اللوجستي إن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 10% في كل من مستوى صافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل، وعليه سيتم رفض الفرضية العدمية السادسة التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وسياسة تمهيد الدخل" وقبول الفرضية البديلة بما يعني أن سياسة تمهيد الأرباح تتأثر تأثيراً عكسياً بمتغير حجم الشركة في هذين المستويين، كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية عند كل من مستوى صافي الدخل قبل الضريبة ومستوى ربحية السهم الواحد، وعليه سيتم قبول الفرضية العدمية في المستويين الثاني والرابع.

ولقد استدل من اتجاه العلاقة العكسية بأن الشركات كبيرة الحجم تميل بشكل أقل من الشركات صغيرة الحجم لتمهيد دخلها المعلن، وهذا يتفق مع بعض الدراسات التي ترى أن الشركات الكبيرة لا تحقق فائدة من تمهيد دخلها، وذلك لأنها تخضع لتدقيق ومراقبة كبيرة من قبل الحكومة والمجتمع وهذا ما أشار إليه كل من (Albrecht، 1990) و (Richardso و هويدي، 1998).

الفرضية الفرعية السابعة (مكتب التدقيق):

تم صياغة هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين متغير تصنيف شركة المقاس على أساس تصنيف شركة التدقيق إلى واحدة من الأربعة الكبار (1) ومحلية (2) وسياسة تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة وعلى أربعة مستويات للدخل، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند

دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 10% فقط عند استخدام المستوى الثالث (صافي الدخل)، ولم تثبت النتائج وجود أية علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستويات الدخل الثلاثة الأخرى، والعلاقة الطردية تشير إلى أن الشركات الأعلى مدفوعات ضريبية تميل لتمهيد الدخل بشكل أكبر من الشركات الأقل مدفوعات ضريبية.

هـ. أثبتت نتائج تحليل الانحدار اللوجستي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين عامل الكثافة الرأسمالية وسياسة تمهيد الدخل، عند استخدام كل من المستويين صافي الدخل، وربحية السهم الواحد، بينما لم تكن العلاقة ذات دلالة إحصائية عند المستويين الأول والثاني، وكان اتجاه العلاقة طردياً، أي أن الشركات ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة تميل لتمهيد دخلها بشكل أكبر من الشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة.

و. أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 10% بين عامل حجم الشركة وسياسة تمهيد الدخل عند استخدام كل من المستويين الأول (صافي الدخل التشغيلي) والمستوى الثالث (صافي الدخل)، ولم يثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند باقي المستويات، وكان اتجاه العلاقة عكسياً أي أن الشركات الأقل حجماً تميل بشكل أكبر من الشركات الكبيرة لتمهيد دخلها.

ز. أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عامل نوع مكتب التدقيق وسياسة تمهيد الدخل و باستخدام جميع مستويات الدخل الأربعة وهذا يدل على أهمية هذا العامل وأثره على سياسة

الدخل، وربحية السهم الواحد 36%، 33% و 38% على التوالي.

3. أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على سلوك تمهيد الدخل، فقد أثبتت الدراسة وجود عوامل تعمل كمحددات لسلوك الإدارة باتجاه تمهيد الدخل، حيث إن نتائج التقدير وجدت ذات دلالة إحصائية عند جميع مستويات الدخل :

أ. لم تثبت الدراسة أهمية أثر عامل ربحية الشركة على سياسة تمهيد الدخل باستخدام مقاييس الدخل الأربعة وكان اتجاه العلاقة طردية بين ربحية الشركة وسلوك تمهيد الدخل، بحيث تميل الشركات الأعلى ربحية إلى تمهيد الدخل أكثر من الشركات الأقل ربحية، وهذا الاتجاه المتوقع للعلاقة.

ب. أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عامل المديونية وسلوك تمهيد الدخل عند استخدام مقياس صافي الدخل فقط، حيث إنه لم تكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند باقي مستويات الدخل، وكما هو متوقع كان اتجاه العلاقة طردياً، أي أن الشركات الممهدة للدخل ترتفع فيها نسبة الديون عن الشركات غير الممهدة للدخل.

ج. لم تثبت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل توزيع الأرباح وسياسة تمهيد الدخل على مستويات الدخل الأربعة، وكانت اتجاه العلاقة غير ثابت بين المستويات الأربعة فقد كانت العلاقة طردية عند كل من المستوى الأول والرابع وكانت عكسية عند كل من المستويين الثاني والثالث.

د. وعند اختبار العلاقة بين عامل المدفوعات الضريبية وسياسة تمهيد الدخل تبين وجود علاقة طردية ذات

- والخارجي للوقوف على أسباب تمهيد الدخل ودوافع الإدارة للقيام بذلك.
3. التوسع في المحددات والعوامل المؤثرة في سلوك تمهيد الدخل، حيث يجب إيجاد طريقة لدراسة أثر عامل أدوات التحفيز لما يتمتع به من أهمية بالغة، وضرورة تصنيف أدوات التحفيز ودراسة أثرها على سياسة تمهيد الدخل، وإضافة عوامل أخرى مثل سيطرة المدير مقابل سيطرة المالك وانتشار الملكية.
4. ضرورة التوسع في دراسة أساليب تمهيد الدخل وتصنيفها وحصر البدائل المحاسبية المتاحة للإدارة والتي تمكنها من تمهيد دخلها.
5. العمل على دراسة ظاهرة تمهيد الدخل والعوامل المؤثرة فيها في فترة زمنية أكبر— حيث إن هذا الدراسة تناولت فترة من خمس سنوات فقط.

تمهيد الدخل، وكان اتجاه العلاقة عكسياً أي أن الشركات التي يقوم بالتدقيق عليها مكاتب تدقيق عالمية تميل لتمهيد الدخل بشكل اكبر من الشركات التي يقوم بالتدقيق عليها مكاتب محلية.

التوصيات:

1. إيجاد طريقة لدراسة ممارسات تمهيد الدخل في جميع القطاعات الاقتصادية، ومعالجة اختلاف النظام المحاسبي بين هذه القطاعات، حيث إن طريقة الإفصاح عن البيانات المالية قد تختلف من قطاع إلى قطاع .
2. التوسع في دراسة أسباب ودوافع لجوء الإدارة إلى ممارسات تمهيد الدخل، وعمل دراسات تعتمد أسلوب الاستبانة والمقابلات لكل من المحاسبين، والمدراء الماليين والإدارة العامة والتدقيق الداخلي

المراجع

المراجع العربية

- 2010-2009/07
القرعان وآخرون، (2007) "العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل : دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية" *المجلة العربية للمحاسبة، المجلد العاشر، العدد الأول* ص(1-41).
- هويدي علي، (1998) "دراسة اختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية" *الإدارة العامة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني*.
- دائرة الإفصاح، هيئة الأوراق المالية، عمان الأردن
قانون الشركات الاردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006 تاريخ 1-11-2006
عقيل حبيب، (2003) بعنوان "تمهيد الدخل دراسة ميدانية في عينة مختارة من الشركات الصناعية" رسالة ماجستير، العراق.

- التويجري عبد الرحمن وعبد المجيد ماهر، (2004) "تمهيد الدخل المحاسبي كأداة لزيادة قدرة المنشآت على التنبؤ بالأرباح المستقبلية" *مركز البحوث كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، 2004*.
- الجهماني عمر، (2001) "سلوك تمهيد الدخل في الأردن دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان" *المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول* ص(104-142).
- شتويي أيمن، (2009)، "دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الإرباح بالشركات المصرية" *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد الأول، 2009*.
- صالح مفتاح وفريدة معرفي، (2009)، "متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية - دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها" *مجلة الباحث، عدد*

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

- AlTweijry, abdelrahman and Abdel majeed, Maher (2004), "Accounting Income Smoothing as a tool for

- uncreasing the ability of the entities on the prediction of the future earnings", *Researches Centre, Faculty of*

- Economics and Management*, King Saud university.
- AlJahmani, Omer (2001), "Income Smoothing Behaviour in Jordan, An Empirical Study on the companies listed in ASE. *The Arabic Journal of Accounting*, Vol. 4, No. 1, PP. (104-142).
- Shetaiwi, Ayman (2009), "An Applied Study for Analyzing the Impact of the Economic Factors on the practices of Earnings Management in Egyptian Companies", *The Scientific Journal for Commerce and Finance*, Faculty of Commerce, Tanta University.
- Saleh, Muftah and Farideh, Mahrify (2009) "The Requirements of the Efficiency of the Financial Securities Market-A Study of the condition of the Arabic Financial Securities Markets and the way to increase their efficiency", *Researcher Journal*, No. 7.
- المراجع الأجنبية
- Albrecht, W.D., and F.M. Richardson. 1990. "Income smoothing by economy sector". *Journal of Business Finance & Accounting* 17(5) (Winter): 713-730.
- Almeida, J., Neto, A., Bastianello, R., Moneque E. 2012. "Effects of income smoothing practices on the conservatism of public companies listed on the BM & FBOVESPA", *Revista Contabilidade & Finanças Rev. contab. finanç.* vol.23 no.58 São Paulo
- Ashari, Chye Koh, Leng Tan and Har Wong. 1994. "Factors Affecting Income Smoothing Among Listed Companies in Singapore" *ActOunling ami Business Research*. Vol. 24, No. 96, pp. 291-301, 1994.
- Averitt, R.T. (1968). "The dual economy: the dynamics of American industry structure". *W.W. Norton & Company, Inc.*
- Ayoib Che A. & Nooriha M. 2009. "Board independence, ownership structure, audit quality and income smoothing activities: A study on Malaysian market" *Journal of Modern Accounting and Auditing*, ISSN 1548-6583, USA.
- Barnea, A., Ronen J. and Sadan S. 1975. The implementation of accounting objectives: An application to extraordinary items. *The Accounting Review* (January): 58-68.
- Barnea, A., Ronen J. and Sadan S. 1976. "Classificatory smoothing of income with extraordinary items. *The Accounting Review* (January): 110-122
- Barnea, A., Ronen J. and Sadan S. 1977. "Classificatory smoothing of income with extraordinary items": A reply. *The Accounting Review* 52(2) (April): 525-526.
- Beattie, V., Brown, S. Ewers, D. John, B. Manson, S. Thomas D. and Turner M. 1994. "Extraordinary items and income smoothing: A positive accounting approach". *Journal of Business Finance and Accounting* 21(6) (September): 791-811.
- Beidleman, C.R. 1973. "Income smoothing: The role of management". *The Accounting Review* 48(4) (October): 653-667.
- Beidleman, C.R. 1975. "Income smoothing: The role of management: A reply". *The Accounting Review* (January): 122-126.
- Belkaoui, A. and R. Picur D. 1984. "The smoothing of income numbers: Some empirical evidence on systematic differences between core and periphery
- AlQuraan and Others (2007), "The Impacting Factors in the Income Smoothing Policy: An Empirical Study. *The Arabic Journal of Accounting*, Vol. 10, No. 1 PP. (1-41).
- Huwaidi, Ali (1998), : An Experimental Study for some of the Limitations of Income Smoothing in the Kuwaiti Corporations. *Public Administration*, Vol. 38, No. 2.
- Disclosure Dept. , SEC, Amman- Jordan.
- Jordanian Companies Act* No. (22) for the year 1997 and its ammendments up to Law No. 57 for the year 2006, Date Nov. 1, 2006.
- Aqayl, Habeeb (2003), " Income Smoothing : An Empirical Study on a selected Sample from the Manufacturing Companies. *A Master Thesis*. Iraq.

- industrial sectors". *Journal of Business Finance and Accounting* 11(4) (Winter): 527-545.
- Belkaoui, Ahmed, R. 2000. "Accounting Theory" 4th Edition, Thomson Learning.
- Bhat, V.N. 1996. "Banks and income smoothing: An empirical analysis". *Applied Financial Economics* 6: 505-510
- Bin Kamarudin, Bt. Wan Ismail and Ibrahim. 2000. "Market Perception Of Income Smoothing Practices: Malaysian Evidence" *Lecturers, MARA University of Technology, Malaysia. 2000*
- Bitner, L.N. and Dolan R.C. 1996. "Assessing the relationship between income smoothing and the value of the firm". *Quarterly Journal of Business and Economics* 35(1) (Winter): 16-35.
- Blasco & Pelegrin. 2006. "A New Methodological Approach for Detecting Income Smoothing in Small Samples: An Application to the Case of Spanish Savings Banks" *JOURNAL OF ACCOUNTING, AUDITING & FINANCE, 2006*.
- Brayshaw, R.E. and Eldin A.E.K. 1989. "The smoothing hypothesis and the role of exchange differences". *Journal of Business Finance and Accounting* 16(5) (Winter): 621-633.
- Carlson, S.J. and Bathala C.T. 1997. "Ownership differences and firms' income smoothing behavior". *Journal of Business Finance & Accounting* 24(2) (March): 179-196.
- Copeland, R.M. and Wojdak J.F. 1969. "Income manipulation and the purchase-pooling choice". *Journal of Accounting Research* (Autumn): 188-195.
- Copeland, R.M. 1968. "Income smoothing". *Journal of Accounting Research, Empirical Research in Accounting*, Selected Studies 6 (Supplement): 101-116.
- Dascher, P.E. and Malcolm R.E. 1970. "A note on income smoothing in the chemical industry". *Journal of Accounting Research* (Autumn): 253-259.
- Dechow, P., Sloan R. and Sweeney A. 1995. "Detecting earnings management". *The Accounting Review* 70(2): 193-225.
- Eckel, N. 1981. "The income smoothing hypothesis revisited". *Abacus* 17(1): 28-40.
- Fudenberg, D. and Tirole J. 1995. "A theory of income and dividend smoothing based on incumbency rents". *Journal of Political Economy* 103(1): 75-93.
- Gibbins, M. 1977. "Classificatory smoothing of income with extraordinary items: research implications". *The Accounting Review* 52(2) (April): 516-524.
- Givoly, D. and Ronen J. 1981. "'Smoothing' manifestations in fourth quarter results of operations: Some empirical evidence". *Abacus* 17(2): 174-193.
- Godfrey, J.M. and Jones K.L. 1999. "Political cost influences on income smoothing via extraordinary item classification". *Accounting and Finance* 39(3) (November): 229-254.
- Haji Yusoff. 2001. "Empirical study on the relationship between income smoothing and shareholders wealth among Malaysian listed companies" Ruslaina Haji Yusoff. *Masters thesis, University Teknologi Mara.*
- Healy P. and Whalen J. 1999. A review of the earnings management literature and its implications for standard setting." *Accounting Horizons, December*, pp. 365-383.
- Hepworth, S.R. 1953. "Periodic income smoothing". *The Accounting Review* 28(1) (January): 32-39.
- Imhoff, E.A. 1977. "Income smoothing – A case for doubt". *Accounting Journal* (Spring): 85-100.
- Imhoff, E.A. 1981. "Income smoothing: an analysis of critical issues". *Quarterly Review of Economics and Business* 21(3) (Autumn): 23-42.
- Imhoff, E.A. 1975. "Income smoothing: The role of management: A comment". *The Accounting Review* (January): 118-121.
- Koch, B.S. (1981). "Income smoothing: An experiment". *The Accounting Review* 56(3) (July): 574-586.
- Lambert, R.A. 1984. "Income smoothing as rational equilibrium behavior". *The Accounting Review* 59(4) (October): 604-618.

- Liberty, S. and Zimmerman J. 1986. "Labor union, contract negotiation and accounting choices". *The Accounting Review* 61(4): 692-712.
- Li-Jung T.& Chien-Wen L. 2007. "The Relationship between Income Smoothing and Company Profitability: An Empirical Study", *International Journal of Management*, Vol.24No. 4 2007.
- Martinez& Castro. 2011. "The Smoothing Hypothesis, Stock Returns and Risk in Brazil", <http://www.anpad.org.br/bar>, *BAR*, Curitiba, v. 8. , n. 1, art. 1, pp. 1–20, Jan./Mar. 2011.
- Michelson, S.E., J. Jordan-Wagner and C.W. Wootton. 1995. A market based analysis of income smoothing. *Journal of Business Finance & Accounting* 22(8) (December): 1179-1193.
- Moses, O.D. 1987. "Income smoothing and incentives: Empirical tests using accounting changes". *The Accounting Review* 62(2) (April): 358-377.
- Newman, P. 1988. "Discussion of An explanation for accounting income smoothing". *Journal of Accounting Research* 26 (Supplement): 140-143.
- Pasharibu, Y, Nugroho, P, SeptiaAdiKusuma, L.2014. "Income Smoothing Practices In Non-Manufacturing Companies", International Conference on Business, Economics and Accounting Hong Kong
- Ronen, J. and Sadan S.1976. "Ups and downs of income numbers: Inter-temporal smoothing". *Proceedings on Topical Research in Accounting*: 285-316.
- Ronen, J. and Sadan S. 1975a."Classificatory smoothing: Alternative income models". *Journal of Accounting Research* (Spring): 133-149.
- Ronen, J. and Sadan S. 1975b."Do corporations use their discretion in classifying accounting items to smooth reported income?". *Financial Analysts Journal* 31(5) (September-October): 62-68.
- Ronen, J. and Sadan S.1981."Smoothing income numbers, Objectives, Means, and Implications". *Reading, MA, Addison Wesley*.
- Ronen, J., Sadan S. and Snow C. 1977."Income smoothing: A review". *Accounting Journal* (Spring): 11-26.
- Rozycki, J. J. 1997."A tax motivation form smoothing dividends," *The Quarterly Review of Economics and Finance*, vol.37(Summer): 563-578.
- Saringat, S, Haron, R, Tahir, H. 2013. "Income Smoothing and Islam: an Evidence from Malaysian Shariah Compliant Companies", *International Journal of Social Science and Humanity*, 3(2)
- Souichi Matsuura.2008."On The Relation Between Real Earnings Management And Accounting Earning Management: Income Smoothing Perspective". *Journal of International Business Research*, Volume 7, Special Issue 3, 2008.
- Taktak, N, Shabou, R, Dumontier, P.2010. " Income Smoothing Practices : Evidence From Banks Operating in OECD Countries", *International Journal of Economics and Finance*, 2(4)
- Trueman, B. and Titman S. 1988."An explanation for accounting income smoothing". *Journal of Accounting Research* 26 (Supplement): 127-139.
- Van, Praag.B. 2001." Earning Management : Empirical Evidence on Value Relevance and Income Smoothing" *Tinbergen Institute Research Series,Netherland*.
- Zarowin .2002."Dose Income Smoothing Make Stock Price More Informative", *New York University ,Stern School of Business*.

The Extent of Using Income Smoothing Practices in Service Sector in Jordan

*Abeer Fayez Al- Khoury**, *Mohammad Ziad Shakhatreh ***

ABSTRACT

The objective of this study is to investigate the extent of using income smoothing practices in services sector of Jordan, using a sample of 45 services company listed on the Amman Stock exchange for the period (2005-2009), for the purposes of achieving the objective of the study the sample have been divided into two group, smoother and non-smoother by using Eckel index, via testing four measures of income: the net operating income, and net income before tax, net income and earnings per share. The study also aimed to investigate the effect of the properties of the company over income smoothing practices, the hypotheses of this study states that there is no income smoothing practices in Jordanian companies, and there is no relationship between the characteristics of the company and income smoothing. The result of this study indicates the existence of income smoothing practices in services sector in Jordan, through the use of logistic regression analysis showed that there is no relationship between each of the profit and dividend policy with income smoothing in all income measurement, and also found positive relationship between each of the tax payments and Debt with income smoothing at the level of net income, and show a positive relationship between the capital Intensive and the income smoothing at level of net income and earnings per share, and finding indicates that there is a strong negative relationship between audit and income smoothing behavior at all income levels. The researcher recommends to apply the study to all sectors of the Jordanian economy, and overcome the problem of the variety in accounting systems, and the need to extend the study of the causes and motives of management to engage in Income smoothing practices, the expansion also in the study of determinants and factors effecting the policy of income smoothing.

KEYWORDS: Income Smoothing, Factor Of Income Smoothing, Capital Intensive, Eckel index.

* Associate Professor in Accounting, King Talal Faculty for Business and Technology.

alkhoury@yahoo.com, a.khoury@psut.edu.jo

** Princess Sumaya University for Technology.

Received on 20/4/2014 and Accepted for Publication on 23/7/2014.